شرح الاشارات والمنبهات

تمام وکمال شرح اشارات

شرح اشارات نصیر الدین طوسی

عرض دیده

منطقیات شرح اشارات
طبیعیات و الهیات
و فلسفیات تمام و کمال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لافتتاح المقال بتحميده وهدانا الى تصدير الكلام
بتمجيده والهمنا الاقرار بكلمة توحيده وبعثنا على طلب الحق وتمهيده
وصلواته على المصطفين من عبيده خصوصا على محمد وآله المخصوصين
بتاييده وبعد فكما ان اكمل المعارف واجلها شانا واصدق العلوم
واوثقها تبيانا هو المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية كذلك اشرف
العلوم ما ينسب الى الحقيقة واليقين من جملتها واولاها بان تتوقف
الهمة طول العمر على قنيتها هو معرفة اعيان الموجودات المترتبة المبتدئة
من موجدها ومبدعها والعلم باسباب الكائنات المتسلسلة المنتهية
الى غايتها ومنتهاها وذلك هو الفن الموسوم بالحكمة النظرية التي
تستسعد باقتنائها النفوس البشرية وكما ان المتقدمين من الفائزين
بها تفضلوا على من بعدهم بالتأسيس والتمهيد كذلك المتاخرون
الخائضون فيها افضوا على من قبلهم بالتلخيص والتجريد وكما ان الشيخ

الرئيس

ئيس ابا علي الحسين بن عبد الله بن سينا شكر الله سعيه كان من المتأخرين
ؤيدا بالنظر الثاقب والحدس الصائب موفقا في تهذيب الكلام وتقريب
المرام معتنيا بتمهيد القواعد وتقييد الاوابد مجتهدا في تقرير الفوائد
وتجريدها عن الزوائد كذلك كتاب الاشارات والتنبيهات من تصانيفه
كتبه كبار وسمه هو به مشتمل على اشارات الى مطالب هي الامهات مشحون
بتنبيهات على مباحث هي المهمات مملو بجواهر كلها كالفصوص محتو على
كلمات يجري اكثرها مجرى النصوص متضمن لبيانات معجزة في عبارات
موجزة وتلويحات رائقة لكمالات شائقة قد استوقفت الهمم العالية
على الاكتناه بمعانيه واستقصر الآمال الواقفة دون الاطلاع على
مغاويه وقد شرحه فيمن شرحه الفاضل العلامة فخر الدين ملك
المناظرين محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي جزاه الله خيرا
فجهد في تفسير ما خفي منه باوضح تفسير واجتهد في تعبير ما التبس
فيه باحسن تعبير وسلك في تتبع ما قصد نهج طريقة الاقتفاء
وبلغ في التفتيش عما اودع فيه اقصى مدارج الاستقصاء الا انه بالغ
في الرد على صاحبه اثناء المقال وجاوز في نقض قواعده حد الاعتدال
فهو بتلك المساعي لم يزده الا قدحا ولذلك سمى بعض الظرفاء شرحه
جرحا ومن شرط الشارحين ان يبذلوا النصرة لما قد التزموا شرحه
بقدر الاستطاعة وان يذبوا عما قد تكفلوا ايضاحه بما يذب به
صاحب تلك الصناعة ليكونوا شارحين غير ناقضين ومفسرين غير

معترضين اللهم الا اذا عثروا على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح
فحينئذ ينبغي ان ينبهوا عليه بتعريض او تصريح متمسكين بذيل الحق
والانصاف متجنبين عن البغي والاعتساف فان الى الله الرجعى وهو
احق بان يخشى ولقد سالني بعض اجلة الخلان من الاحبة الخلصان
وهو المجلس الرفيع ربيب الدولة وشهاب الملة قدوة الحكماء
والاطباء سيد الاكابر والفضلاء بلغه الله ما يتمناه واحسن
منقلبه ومثواه ان اقرر ما اقرر عندي مع قلة البضاعة واورد
ما قبض عليه يدي مع قصور الباع في الصناعة من معاني الكتاب
المذكور ومقاصده وما يقتضي ايضاحه مما هو مبني على مبانيه وقواعده
مما تعلمته من المعلمين المعاصرين والاقدمين او استفدته من الشيخ
المذكور وغيره من الكتب المشهورة او استنبطته بنظري القاصر
وفكري الفاتر واشير الى اجوبة بعض ما اعترض به الفاضل الشارح
مما ليس في مسائل الكتاب بقادح واتلقى ما يتوجه منه عليها بالاعتراف
مراعيا في ذلك شريطة الانصاف واغمض عما لا يجدي بطائل ولا
يرجع الى حاصل غير ملتزم في جميع ذلك حكاية الفاظه كما اوردها بل
مقتصرا على ذكر المقاصد التي قصدها مخافة الاطناب المؤدي الى
الاسهاب وفي نيتي ان شاء الله تعالى ان اوسمه بحل مشكلات
الاشارات بعد ان اتممه وارجو ان يغفر لي ربي خطياتي ويعذرني
من يعثر على هفواتي فاني للخطايا المقترف وبالقصور والعجز المعترف

ومن

ومن الله التوفيق واليه انتهاء الطريق صدر الكتاب قول الشيخ
رحمه الله احمد الله على حسن توفيقه واساله هداية طريقه والهام
الحق بتحقيقه افاد الفاضل الشارح ان هذه المعاني يمكن ان تحمل على كل
واحدة من مراتب النفس الانسانية بحسب قوتيها النظرية والعملية
بين حدي النقصان والكمال اما النظرية فلان جودة الترقي من العقل
الهيولاني الذي من شانه الاستعداد المحض باستعمال الحواس الى
العقل بالملكة الذي من شانه ادراك المعقولات الاولى اعني البديهيات
لا تكون الا بحسن توفيقه تعالى وجودة الانتقال من العقل بالملكة
الى العقل بالفعل الذي من شانه ادراك المعقولات الثانية اعني المكتسبة
لا تتاتى الا بهدايته تعالى الى سواء الطريق دون مضلاتها وحصول
العقل المستفاد اعني العقود اليقينية التي هي غاية السلوك لا يمكن
الا بالهامه الحق بتحقيقه فان جميع ما يتقدمها من المقدمات وغيرها
لا يفعل في النفس الا اعدادا تاما لقبول ذلك الفيض من مفيضه واما
العملية فلان تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع الحقة والنواميس
الالهية انما يكون بحسن توفيقه وتزكية الباطن من الملكات الردية
تكون بهدايته وتحلية السر بالصور القدسية تكون بالهامه واقول
الطالب السالك يرى في بدو سلوكه ان مطالبه انما تحصل بسعيه
وكده وبتوفيق الله اياه في ذلك وهو جعل الاسباب متوافقة في التسبب
ثم انه اذا امعن في السلوك علم انه لا يقدر على السلوك الا بهدايته تعالى

جوابه على ما شهد به كلام الشيخ المستفاد
الذي من شانه ادراك المعقولات
الثانية اعني المكتسبة مشاهدة
ممثلة في الذهن لا يتاتى الا
بهدايته والاقتدار على احضار
المعقول المكتسب المفروغ منه
كالمشاهد لا متى شاءت
من غير افتقار الا مكن الا

الى الطريق السوى واذا قارب المنتهى ظهر له انه ليس فيما يحاول من
الكمالات الا قابلا لما يفيض عليه من الفاعل الاول جل ذكره فظ انه يرى
فى كل حال من الاحوال الثلثه ان لله تعالى فى ذلك تاثيرا ولنفسه تاثيرا
الا ان ما ينسبه الى نفسه من التاثير فى الحالة الاولى اكثر مما ينسبه الى
الله تعالى وفى الحالة الثانية قريب منه وفى الحالة الثالثة اقل منه وانما
يختلف اراؤه بحسب استكماله قليلا قليلا فالشيخ عبر بالتوفيق و
الهداية والالهام عن غاية ما يتمناه الطالب من الله تعالى فى الاحوال
الثلثه مما يراه سببا لانجاح مرامه ثم نبه المتعلم بما افتتح به كتابه على انه
ينبغى له اذا دخل فى زمرة الطالبين ان يحمد الله تعالى على ما تيسر له من
التوفيق للخوض فى الطلب والسلوك ويسأله ما يرجوه من الهداية
والالهام ليتم بهما الوصول الى المنتهى فائزا بمطالبه وان يصلى
على المصطفين من عباده لرسالته خصوصا على محمد النبى وآله ايها الحريص
على تحقق الحق انى مهد اليك فى هذه الاشارات والتنبيهات اصولا
وجملا من الحكمة ان اخذت الفطانة بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيل
الفروع لاصلها كالجزئيات لكليها امثاله زيد وعمرو للانسان والتفصيل
لجملته كالاجزاء لكلها امثاله زحل والمشترى للمتحيرة فالفروع غير
موجودة فى الاصل بالفعل بخلاف التفصيل الموجود فى الجملة بالفعل
وان لم يكن مذكورا معها بالفعل واخراج الفروع الى الفعل يحتاج الى
تصرف زائد فى الاصل وهو المسمى بالتفريع فلذلك قال سهل عليك

تفريعها

تفريعها فلم يقل ظهر او بان لك فروعها قوله ومبتداء من علم المنطق
ومنتقل عنه الى علم الطبيعة وما قبله الابتداء بالمنطق واجب لكونه
آلة في تعلم سائر العلوم واما الطبيعة فهي المبدأ المبداء الاول لحركة
ما هي فيه اعني الجسم الطبيعي ولسكونه بالذات والعلم المنسوب اليها
هو العلم المسمى بالطبيعيات لا العلم بالطبيعة نفسها فانه احد مسائل
العلم المنسوب الى ما قبلها او مبادي الطبيعة من المجردات انما يكون
قبلها في الامر قبلية بالذات والعلية و بالشرف وتكون بعدها بالنسبة
الينا بعدية بالوضع فانا ندرك المحسوسات بحواسنا اولا ثم
المعقولات بعقولنا ثانيا ولذلك قدم المعلم الاول الطبيعيات على العلم
بمباديها فالعلم بمبادي الطبيعة وبما يجري مجريها من الامور العامة
قد يسمى علم ما قبل الطبيعة لاول الاعتبارين وعلم ما بعدها لثانيهما
وهو الفلسفة الاولى وله تقدم باعتبار آخر على علم الطبيعة وغيره
من العلوم وذلك لكونه مشتملا على بيان اكثر مباديها الموضوعة فيها
والعلم بالمبادي وانما عنى الشيخ بقوله وما قبله هذا التقدم لا
الذي سبق لان الضمير فيه عائد الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة
الاولى لا يسمى علم ما قبل علم الطبيعة بل يسمى علم ما قبل الطبيعة
ولو كان الشيخ يعني الاعتبار الاول لقال وما قبلها وما ذكره الفاضل
الشارح من كون الالهي متاخرا عن الطبيعي في التعليم بحسب الاغلب
الا ان الشيخ لما اثبت الاول وصفاته بما لا يبتني على الطبيعيات

نفس ص

اقدمهم من العلم بحال المعاد ص

فصار الالهى متقدما فى كتابه هذا بالوجهين ولاجل ذلك سماه
بما قبل الطبيعة كلام غير محصل لما مر ولان الشيخ انما اثبت الاول
وصفاته فى هذا الكتاب بما اثبتها هو وغيره من الحكماء الالهيين فى
سائر الكتب وانما خالف ههنا فى ترتيب المسائل وخلط احد العلمين
بالاخر حسب ما تقتضيه السياقة التى اختارها النهج الاول فى غرض
المنطق فقوله فى غرض المنطق وهو فى بعض النسخ اى فصل فى غرض
المنطق لان النهج فيه قوله المراد من المنطق ان يكون عند الانسان
جمع فيه فايدتين الاولى بيان ماهية المنطق والثانية بيان لمية اعنى
الغرض منه ولما استلزمت الثانية الاولى من غير انعكاس خصها
بالقصد لاشتمال بيانها على البيانين فالمنطق آلة قانونية والغرض منه
كونها عند الانسان قوله آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن ان يضل
فى فكره هذا رسم للمنطق وقد يختلف رسوم الشىء باختلاف
الاعتبارات فمنها ما يكون بحسب ذاته فقط ومنها ما يكون بحسب ذاته
مقيسا الى غيره كفعله او فاعله او غايته او شىء آخر مثلا يرسم
الكوز بانه وعاء صغير او خزفى فى كذا وكذا وهو رسم بحسب ذاته
وبانه آلة تشرب بها الماء وهو رسم بالقياس الى غايته وكذا فى ساير
الاعتبارات والمنطق علم فى نفسه وآلة بالقياس الى غيره من العلوم
ولذلك عبر الشيخ عنه فى موضع آخر بالعلم الآلى فله بحسب كل
واحد من الاعتبارين رسم ولكن اخصهما تعلقا ببيان الغرض هو

الذى باعتبار قياسه الى غيره فرسمه ههنا بذلك الاعتبار و
التنازع فيه هل هو علم ام لا ليس مما يقع بين المحصلين لانه بالاتفاق
صناعة متعلقة بالنظر فى المعقولات الثانية على وجه يقتضى
تحصيل شىء مما هو حاصل عند الناظر او يعين على ذلك والمعقولات
الثانية هى العوارض التى تلحق المعقولات الاولى التى هى حقائق
الموجودات واحكامها المعقولة فهو علم بعلوم خاصة ولا محالة يكون
علما ما وان لم يكن داخلا تحت العلم بالمعقولات الاولى التى
يتعلق باعيان الموجودات اذ هو ايضا علم آخر خاص مباين
للاول والقول بانه آلة للعلوم فلا يكون علما من جملتها ليس
بشىء لانه ليس بآلة لجميع العلوم حتى الاوليات بل لبعضها و
كثير من العلوم يكون آلة لغيرها كالنحو للغة والهندسة للهيئة
والاشكال الذى يورد فى هذا الموضع وهو ان يقال لو كان كل علم
محتاجا الى المنطق لكان المنطق محتاجا الى نفسه او الى منطق آخر
ينحل به وذلك لتخصيص بعض العلوم بالاحتياج الى المنطق لا
جميعها والمنطق يشتمل اكثره على اصطلاحات تنبيه عليها واوليات
تتذكر وتعد لغيرها ونظريات ليس من شانها ان تغلط فيها
كالهندسيات يبرهن عليها وجميعها غير محتاج الى المنطق فان
احتيج فى شىء منه على سبيل الندرة الى قوانين منطقية فلا يكون
ذلك الاحتياج الا الى الصنف الاول فلا يدور الاحتياج البتة

واما قوله آلة قانونية فالآلة هي ما يؤثر الفاعل في منفعله القريب
منه بتوسطه والقانون معرّب رومى الاصل وهو كل صورة كلية يتعرف
منها احكام جزئياتها المطابقة لها والآلة القانونية عرض عام للمنطق
وضع موضع الجنس وباقي الرسم خاصة له وكلاهما عارضان للمنطق
بالقياس الى غيره وانما قال تعصم مراعاتها لان المنطقى قد يضل اذا لم
يراع المنطق واما قوله عن ان يضل في فكره فالضلال ههنا هو فقدان ما
يوصل الى المط وذلك يكون اما باخذ سبب لما لا سبب له او بفقد السبب
او باخذ غير السبب مكانه فيما له سبب قوله واعنى بالفكر ههنا
اى في رسم هذا العلم وذلك لان الفكر قد يطلق على حركة النفس بالقوة
التى آلتها مقدم البطن الاوسط من الدماغ المسمى بالدودة اىّ
حركة كانت اذا كانت تلك الحركة في المعقولات واما اذا كانت في المحسوسات
فقد يسمى تخيلا وقد يطلق على معنى ثان اخص من الاول وهو حركة
من جملة الحركات المذكورة يتوجه النفس بها من المطالب مترددة
في المعانى الحاضرة عندها طالبة مبادى تلك المطالب المؤدية اليها
الى ان تجدها ثم ترجع منها نحو المطالب وقد يطلق على معنى ثالث هو
جزء من الثانى وهو الحركة الاولى وحدها من غير ان يجعل الرجوع
الى المطالب جزء منه وان كان الغرض منها هو الرجوع الى المطالب و
الاول هو الفكر الذى يعدّ في خواص نوع الانسان والثانى هو الفكر
الذى يحتاج فيه وفي جزئيه جميعا الى علم المنطق والثالث هو الفكر
الذى

الذی یستعمل بازائه الحدس علی ما سیاتی ذکره فی النمط الثالث فخصص
الشیخ لفظ الفکر هٰهنا بالمعنی الثانی من المعانی المذکورة قوله ما
یکون عند اجماع الانسان یعنی به الحرکة الاولی المبتداٴ بها من المطالب
الی المبادی والثانیة المنتقل بها عن المبادی الی المطالب جمیعا والاجماع
هو الازماع وهو تصمیم العزم قوله ان ینتقل عن امور حاضرة فی
ذهنه یعنی به الحرکة الثانیة التی هی الرجوع من المبادی الی المطالب
وهذه الحرکة وحدها من غیر ان یسبقها الاولی قلّما یتفق لانها تکون
حرکة نحو غایة غیر متصورة وقد نصّ علی ذلک المعلم الاوّل فی
باب اکتساب المقدمات من کتاب القیاس والحاصل انه عرّف
الحرکتین جمیعا بالثانیة منهما التی هی اشهر والفاضل الشارح قد
تحیّر فی تفسیر معنی الفکر اولا وفی تقییده بقوله هٰهنا ثانیا وفی
الفرق بین ما یکون عند الانتقال المذکور وبین نفس الانتقال ثالثا
وحمله مرة علی امر غیر الانتقال ومرة علی الانتقال ثم جعل الحرکة
الاولی ارادیة وسماها فکرا یحتاج فیها الی المنطق والثانیة طبیعیة
وسماها حدسا لا یحتاج معه الیه وکل ذلک خبط یظهر بادنی تأمل مع
ضبط ما قررناه وانما قال عن امور ولم یقل عن علوم او ادراکات لان
الظنون ونحوها قد تکون مبادی ایضا وانما قال عن امور ولم یقل عن
امر واحد لان المبادی التی ینتقل عنها الی المطالب انتقالا صناعیا
انما تکون فوق واحدة وهی اجزاء الاقوال الشارحة ومقدمات الحجج

على ما سنبين **قوله** متصورة او مصدقا بها فالمتصور هو الحاضر
مجردا عن الحكم والمصدق به هو الحاضر مقارنا له وتقسيمان جميع
ما يحضر الذهن **قوله** تصديقا علميا او ظنيا او وضعا وتسليما
الشك المحض الذى لا رجحان معه لاحد طرفي النقيض على الآخر يستلزم
عدم الحكم فلا يقارن ما يوجد الحكم فيه اعنى التصديق بل يقارن ما
يقابله وذلك هو الجهل البسيط والحكم بالطرف الراجح اما ان يقارنه
الحكم بامتناع المرجوح او لا يقارنه بل يقارن تجويزه والاول هو
الجازم والثانى هو المظنون الصرف والجازم اما ان تعتبر مطابقته
للخارج او لا تعتبر فان اعتبرت فاما ان يكون مطابقا او لا يكون والاول
اما ان يمكن للحاكم ان يحكم بخلافه او لا يمكن فان لم يمكن فهو اليقين
ويستجمع ثلثه اشياء الجزم والمطابقة والثبات وان امكن فهو
الجازم المطابق غير الثابت والجازم غير المطابق هو الجهل المركب وقد
يطلق الظن بازاء اليقين عليهما وعلى المظنون الصرف لخلوها اما
عن الثبات وحده او عنه وعن المطابقة او عنهما وعن الجزم وح
ينقسم ما يعتبر فيه مطابقة الخارج الى يقين وظن واما ما لا يعتبر فيه
ذلك وان كان لا يخلو عن احد الطرفين فاما ان يقارن تسليما او انكارا
فالاول ينقسم الى مسلم عام اما مطلق يسلمه الجمهور او محدود تسلمه
طائفة والى خاص يسلمه شخص اما معلم او متعلم او منازع والثانى يسمى
وضعا فمنه ما يصادر به العلوم وتبنى عليه المسائل ومنه ما يضعه القائس

الخلفي وان كان مناقضا لما يعتقده ليثبت به مطلوبه ومنه ما يلتزمه
الجدلي المجيب ويذب عنه ومنه ما يقول به القايل باللسان دون
ان يعتقده كقول من يقول لا وجود للحركة مثلا فان جميع ذلك
يسمى اوضاعا وان كانت الاعتبارات مختلفة وقد يكون حكم واحد
تسليما باعتبار ووضعا باعتبار آخر مثل ما يلتزمه المجيب بالقياس
الى السايل واليه وقد يتعرى التسليم عن الوضع في مثل ما لا نزاع
فيه من المسلمات او الوضع عن التسليم في مثل ما يوضع في بعض
الاقيسة الخلفية وربما يطلق الوضع باعتبار اعم من ذلك فيقال
لكل راى يقول به قايل او يفرضه فارض وبهذا الاعتبار يكون
اعم من التسليم وغيره وما ذهب اليه الفاضل الشارح في تفسيرهما
وهو ان الوضع ما يسلمه الجمهور والتسليم ما يسلمه شخص واحد
ليس بمتعارف عند ارباب الصناعة فاقسام التصديقات
بالاعتبار المذكور هي علمي وظني ووضعي وتسليمي لا غير ومبدا
البرهان علمي ومبادي الجدل والخطابة والسفسطة هي الاقسام
الباقية واما الشعر فلا يدخل مبادئه تحت التصديق الا بالمجاز
فلذلك لم يتعرض الشيخ لها وانما اتى الشيخ بحرف العناد في قوله
علميا او ظنيا او وضعا او تسليما لتباين العلم والظن بالذات و
مباينتهما للوضع والتسليم بالاعتبار ولم يات بحرف العناد في قوله
وضعا او تسليما لتشاركهما في بعض المواد وقول الفاضل الشـ

انما
انه قدم الظن على الوضع والتسليم لتقدم الخطابة على الجدل
في النفع قادح في قسمة الظن بالاقسام الثلثة الشاملة لما عدا
اليقين من مبادى الصناعات الثلث الا ان تحمله على الظن الصرف
وانما قسم الشيخ التصديق باقسام ولم يقسم التصور لان انقسام
التصديق اليها انقسام طبيعي ليس بالقياس الى شيء ولذلك
يقتضي تباين الاقيسة المؤلفة منها بحسب الصناعات المذكورة
واما التصور فانه لا ينقسم الى اقسام كذلك بل ينقسم مثلا الى الذاتي
والعرضي او الجنس والفصل وغيرهما انقساما عرضيا وبالقياس
الى شيء فان الذاتي لشيء قد يكون عرضيا لغيره بخلاف المادة الخطابية
التي لا تصير برهانية البتة وتعليل الفاضل الشارح ذلك بان
التصور لا يقبل القوة والضعف والتصديق يقبلهما فاسد لان التصور
لو لم يقبلهما لكان المتصور بالحد الحقيقي كالمتصور بالرسوم او
الامثلة وانما نشاء غلطه هذا من رايه الذي ذهب اليه في التصورات
انها لا يمكن ان تكتسب قوله الى امور غير حاضرة فيه يعني ان المطلوب
لا يكون معلوما وقت الطلب فان الحاصل لا يستحصل فان قيل انكم
فسرتم الفكر بالحركة من المطالب الى المبادى والعود اليها فكيف
يتحرك عما لا يحضر عند المتحرك وبم يعرف انها هي المطالب ان لم تكن
معلومة اصلا اجيب بان المطلوب يكون حاضرا من جهة غير حاضر من
جهة والجهتان متغايرتان فمن الجهة التي لم يحضر يطلب ومن الجهة

٨

التی حضر بخرك عند اولا و یعرف انه المط آخراو السبب فی ذلك
الاختلاف مراتب الادراك بالضعف والقوة والنقصان والكمال
فالمط آ تصوره معلوم بادراك ناقص مط استكماله والمط تصديقه
معلوم الحدود مط الحكم عليها قوله وهذا الانتقال لایخ من ترتيب
فيما يتصرف فيه وهيئة يريد بالانتقال الحركة من المبادی الى
المطالب وقد ذكرنا ان المبادی لكل مط آ انما يكون فوق واحدة ولا
يحصل من الاشياء الكثيرة شیء واحد الا بعد صيرورتها علة واحدة
لذلك الشیء لان المعلول الواحد له علة واحدة والتاليف هو
جعل الاشياء الكثيرة شيئا يمكن ان يطلق عليه الواحد بوجه ما فالمبادی
تتادی الى المطالب بالتاليف والتاليف المراد به فی هذا الموضع لایخ
من ان يكون لبعض اجزائه عند البعض وضع ما وذلك هو الترتيب
ومن ان يعرض لجميع الاجزاء صورة او حالة بسببها يقال لها واحد وهی
الهيئة وهی متاخرة بالذات عن الترتيب كما هو متاخر عن التاليف فاذن
لایخ هذا الانتقال من ترتيب وهيئة للمبادی التی ينتقل منها الى
المطالب وكذلك قد يكون للمبادی بالنسبة الى المطالب ايضا ترتيب
وهيئة على القياس المذكور قوله وذلك الترتيب والهيئة قد يقع على
وجه صواب وقد يقع لا على وجه صواب صواب الترتيب فی القول
الشارح مثلا ان يوضع الجنس اولا ثم يقيد بالفصل وصواب هيئة
ان يحصل للاجزاء صورة وحدانية تطابق بها صورة المط وصواب الترتيب

فی مقدمات القیاس ان یکون الحدود فی الوضع والحمل علی ما ینبغی
وصواب الهیئة ان یکون الربط بینهما فی الکیف والکم والجهة علی ما
ینبغی وصواب الترتیب فی القیاس ان یکون اوضاع المقدمات فیه
علی ما ینبغی وصواب الهیئة ان یکون من ضرب منتج والفساد فی
البابین ان یکون بخلاف ذلک وقد اسند الاصابة وعدمها الی الصور
وحدها دون المواد لان المواد الاول لجمیع المطالب هی التصورات و
التصورات الساذجة لا تنسب الی الصواب والخطاء ما لم یقارن حکما
واستعمال المواد التی لا تناسب المطلوب لا ینفک عن سوء ترتیب او
هیئة البتة اما ابقیاس بعض الاجزاء الی بعض واما ابقیاسها الی
المط فاما المواد القریبة للاقیسة التی هی المقدمات فقد یقع الفساد
فیها انفسها دون الهیئة بالنسبة الی الافراد الاولی قوله وکثیرا ما یکون
الوجه الذی لیس بصواب شبیها بالصواب او موهما انه شبیه به
اما باعتبار الصور وحدها فالصواب هو القیاس والشبیه هو الاستقراء
لانه انتقال من جزئیات الی کلیها کما ان القیاس انتقال من کلی الی جزئیاته
والموهم ان شبیه به هو التمثیل فان ایراد الجزئی الواحد فی التمثیل
لاثبات الحکم المشترک یوهم مشارکة سائر الجزئیات له فی ذلک حتی
نظن انه استقراء واما باعتبار المواد وحدها اعنی القریبة فان
المواد الاول لا توصف بالصواب وغیر الصواب کما مر فالصواب منها
هو القضایا الواجب قبولها والشبیه به من وجه هی المسلمات

والترتیب الاحقیق بها وذلک
کما فیهما من الترتیب والهیئة ح

والمقبولات

٩

والمقبولات والمظنونات ومن وجه اخر المشبهات بالاوليات والموهم
انه شبيه به المشبهات بالمسلمات واما باعتبارهما معا فالصواب هو
البرهان والشبيه به الجدل والخطابة من وجه والسفسطة من وجه
والموهم انه شبيه به المشاغبة فانها تشبه الجدل كما ان السفسطة تشبه
البرهان والفاضل الشارح عد الجدل والخطابة في الصواب وجعل
الشبيه به المغالطة والموهم انه شبيه به المشاغبة ويلزم على ذلك
ان يكون الجدل من جملة الشبيه لان المشاغبة توهم انها جدل قوله
فالمنطق علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات من امور حاصلة في ذهن
الانسان الى امور مستحصلة هذا الى آخر الاشارة رسم للمنطق بحسب
اداته لا بالقياس الى غيره فالعلم جنسه والباقي من قبيل الخواص وانما
اخر هذا الرسم الى هذا الموضع لان هذه الخاصة اعني الاشتمال على بيان
الانتقالات الجيدة والردية لم تكن بينة فلما بانت عرفه بها قوله يتعلم فيه
وفي بعض النسخ يتعلم منه ضروب الانتقالات والاول يقتضي حمل
الضروب على الضروب الكلية التي هي كالقوانين وبيانها المسائل المنطقية
والثاني يقتضي حملها على جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هي مستعملة
في سائر العلوم وانما قال علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات ولم يقل
علم ضروب الانتقالات لان المقصود من المنطق بالقصد الاول ليس هو
ان يعلم ضروب الانتقالات بل المقصود هو الاصابة في الفكر كما تقدم و
العلم بالضروب انما صار مقصودا بقصد ثان لان الاصابة مفتقرة الى ذلك

والفاضل الشارح افاد انه انما قال المنطق علم يتعلم منه ضروب الانتقالات
وللطب علم يتعرف منه احوال بدن الانسان لان الجزئيات التي يستعمل
المنطق فيها كليات في انفسها هي العلوم والجزئيات التي يستعمل الطب
فيها ابدان جزئية لنوع الانسان وقد يخص العلم بالكليات والمعرفة
بالجزئيات **قوله** واحوال تلك الامور العلم بماهيات تلك الامور معقولات
اولى وباحوالها معقولات ثانية وهي كونها ذاتية وعرضية ومحمولة
وموضوعة ومتناسبة وغير متناسبة وما يجري مجراها فالعلم بذلك
مقصود بقصد ثالث لان ضروب الانتقالات يعرف بذلك **قوله**
وعدد اصناف ما ترتيب الانتقال فيه وهيئة جاريان على الاستقامة
واصناف ما ليس كذلك فالاول هو الضروب المنتجة من القياسات
البرهانية والحدود التامة والثاني ما عداهما مما يشتمل على فساد
صوري او مادي من الاقيسة والتعريفات المستعملة في ساير الصناعات
ومما لا يستعمل اصلا بظهور فساده والعجب ان الفاضل الشارح عد
الجدل والخطابة في المستقيمة والاستقراء والتمثيل في غيرها والعمدة
في الخطابة التمثيل وفي الجدل الاستقراء على ما يتبين فيهما **اشارة**
وكل تحقيق يتعلق بترتيب لاشياء حتى يتادى منها الى غيرها بل بكل
تاليف فذلك التحقيق يحوج الى تعرف المفردات التي يقع فيها الترتيب
والتاليف كل تحقيق اي كل تحصيل او اثبات علمي والتاليف اقدم من
الترتيب بالذات كما مر والترتيب اخص من التاليف لانه يوجد تاليف من

اشياء لها

اسبابه وضع ما عقلا او حسا من غير ترتيب فان ذلك لا يمكن بلى ربما
لا يعتبر فيه الترتيب بل بان الترتيب المعين يستلزم التاليف المعين و
التاليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين بل يستلزم ترتيبا ما مما يمكن
وقوعه في تلك الاجزاء مثلا التاليف من ا ب ج يمكن ان يقع على هذا الترتيب
ويمكن ان يقع على هذا الترتيب ويمكن ان يقع على ترتيب ب ا ج او غيره
مما يمكن والمراد ان كل تحقيق متعلق بترتيب بل بكل تاليف فانه يحوج الى
تعرف المفردات التي هي مواد الترتيب والتاليف لان اختصاص الترتيب
المعين بالتادية الى المط دون ما عداه مما يمكن وقوعه فيها انما يكون من
قبل تلك المواد واحوالها وليس المراد من قوله بكل تاليف ما يفهم منه ان كل
واحد مما هو تحقيق موصوف بالتعلق بكل واحد من التاليفات المنتجة وغير المنتجة
بل المراد منه ان كل تحقيق متعلق بترتيب بل باى تاليف اتفق فانه كذا وكذا
وانما قال كذلك ليعلم ان علة الاحتياج الى تعرف المفردات ليست هي
الترتيب بل اعم منه وهو التاليف قوله لا من كل وجه بل من الوجه الذي
لاجله نصح ان يقع فيه اى لا من حيث هي معقولات اولى وطبايع لاعيان
الموجودات بل من حيث هي معقولات ثانية ولا كذلك مطلقا فان البحث
عن المعقولات الثانية من حيث هي معقولات ثانية يتعلق بالفلسفة
الاولى بل من حيث ينتقل منها الى غيرها قوله وكذلك ما يحوج المنطقي
الى ان يراعى احوالا من احوال المعاني المفردة ثم ينتقل منها الى مراعات
احوال التاليف التاليف صنفان اول وثان والاول يقع في الاقوال الشارحة

نصحح

فی القضايا واجزائه مفردات يذكر احوالها الصورية في ايساغوجي والمادية فی قاطيغورياس والثانی يقع فی الحجج واجزائه قضايا هی مفردات بالقياس اليها ومؤلفات بالقياس الی ما قبلها ويذكر احوالها الصورية في باری ارمنياس ويشتمل عليها النهج الثالث والرابع والخامس من هذا الكتاب والمادية فی اثناء مباحث الصناعات الخمسة ويشتمل عليها النهج السادس اشارة ولان بين اللفظ والمعنی علاقة ما للشیء وجود فی الاعيان ووجود فی الاذهان ووجود فی العبارة ووجود فی الكتابة والكتابة تدل علی العبارة وهی علی المعنی الذهنی دلالتين وضعيتين يختلفان باختلاف الاوضاع والذهنی علی الخارجی دلالة طبيعية لا يختلف اصلا فبين اللفظ والمعنی علاقة غير طبيعية ولذلك قال علاقة ما لان العلاقة الحقيقية هی التی بين المعنی والعين قوله وربما اثرت احوال في اللفظ فی احوال فی المعنی الانتقالات الذهنية قد يكون بالفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة فی الاذهان فلهذا السبب ربما تادت الاحوال الخاصة بالالفاظ الی توهم امثالها فی المعانی وبتغير المعانی بتغيرها والاغلاط التی تعرض بسبب الالفاظ مثل ما يكون باشتراك الاسم مثلا انما تسری الی المعانی لاشتمال الالفاظ الذهنية ايضا عليها قوله فلذلك يلزم المنطقی ايضا ان يراعی جانب اللفظ المطلق من حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم ای نظره فی المعانی انما يكون بالقصد الاول فی

الالفاظ بقصد ثان ونظره فی الالفاظ من حیث ذلک غیر مقید بلغة فهو
معرفة حال افرادها وترکیبها واشتراکها وتشکیکها وسایر احوالها فی
دلالتها کدخول السلب علی الربط المقتضی للسلب وعکسه المقتضی
للعدول وکذلک دخولهما علی الجهة ودخول الجهة علیهما وبالجملة سایر
ما یذکر فی شرایط النقیض والمغالطات اللفظیة قوله الا فیما یقل یرید
به ما یختص باللغة التی یستعملها المنطقی ویتغیر به حال المعنی فانه
یلزمه ان یتنبه له وینبه علیه وذلک کدلالة لام التعریف فی لغة العرب
علی استغراق الجنس وعموم الطبیعة ودلالة انما علی مساواة حدی
القضیة ودلالة صیغة السلب الکلی علی المعنی المتعارف الذی یجی بیانه
اشارة ولان المجهول بازاء المعلوم والجهل البسیط یقابل العلم تقابل
العدم والملکة ومعه قد یستحصل العلم واراد بالمجهول هٰهنا المجهول بالجهل
البسیط وقسمه قسمة مقابله الیهما الی التصور والتصدیق فان الاعدام
لا تتمایز الا بالملکات ولا تنقسم الا باقسامها قوله فکما ان الشیء قد یعلم
تصورًا ساذجًا مثل علمنا بمعنی اسم المثلث وقد یعلم تصورًا معه تصدیق
ینبه علی عدم العناد بین التصور والتصدیق فان احدهما یستلزم الاخر
بل العناد بین عدم الحکم مع التصور الذی عبر عنه بقوله ساذجًا وبین
وجوده معه وانما قال بمعنی اسم المثلث ولم یقل بمعنی المثلث لان
التصور قد یکون بحسب الاسم وقد یکون بحسب الذات والاول
قد یتعری عن التصدیق والثانی لا یتعری لانه متاخر عن العلم بهلیة المتصور

والجهل المرکب یقابله تقابل التضاد ومعه
لا یمکن ان یستحصل العلم صح صح

فلا يحسن التمثيل به في التصور الساذج **قوله** مثل علمنا ان كل مثلث فان
زواياه مساوية لقائمتين. ذلك تصديق يبرهن عليه في الشكل الثاني
والثلثين من المقالة الاولى من كتاب الاصول لاقليدس **قوله** كذلك
الشيء قد يجهل من طريق التصور فلا يتصور معناه الى ان يتعرف مثل ذي
الاسمين والمنفصل وغيرهما. تعريفهما يحتاج الى مقدمات هي هذه
نقول لما كانت الاعداد انما تتالف من الواحد فالنسب التي لبعضها
الى بعض تكون لا محالة بحيث يعد كلا المنتسبين اما احدهما او ثالث اقل
منهما حتى الواحد وهي النسب العددية والمقادير التي نوعها واحد
كالخطوط مثلا والسطوح فلها اما نسب عددية تقتضي تشاركها
او نسب تختص بها وهي التي يكون بحيث لا يعد المنتسبين احدهما ولا
شيء غيرهما وهي تقتضي تباينها فالنسب المقدارية الشاملة لهما
اعم من العددية والخط المساوي لضلع المربع يحيط به ولذلك
يقال انه قوي عليه فان المربع يتكون من ضرب ذلك الخط في نفسه
والمنطق من المقادير ما يشارك مقدارا مفروضا والاصم ما يباينه
فالخط المنطق في الطول ما يشارك خطا آخر مفروضا بنفسه والمنطق
في القوة ما يتشارك مربعاهما وكل منطق في الطول منطق في القوة ولا
ينعكس واذا تقرر هذا فنقول اذا فرض خطان متباينان في الطول
ومنطقان في القوة كخطين يكون نسبة احدهما الى الآخر نسبة الخمسة
الى جذر الثلثة مثلا فانه يسمى مجموعهما بذي الاسمين وفضل اطولهما

على

على الاقصى بالمنفصل واحوالهما مذكورة فى المقالة العاشرة من كتاب
الاصول قوله وقد يجهل من جهة طريق التصديق الى ان يتعلم مثل
كون القطر قويا على ضلعى القائمة التى يوترها الزاوية القائمة
هى كل واحدة من الحادثتين المتساويتين على جنبتى خط مستقيم
متصل بآخر مثله لا على الاستقامة ويسمى الخطان ضلعيها وتشبه
الزاوية بضلعيها بالقوس ولذلك يسمى كل خط ثالث معترض
يتصل بهما وترا بالقياس اليهما ويسمى ايضا قطرا لانه يكون قطرا
للدائرة التى يمر محيطها بالزوايا الثلث الحادثة من الخطوط الثلثة وايضا
لانه ينصف السطح المتوازى الاضلاع الذى يحيط به الضلعان وهذه صورتها
قوله فهذه القطر قوى على ضلعى القائمة التى توترها
القطر اى يساوى مربعه مربعيهما فان قوة الخط
مربعه الذى يحيط به كما مر مثلا اذا كان احد
الضلعين اربعة والآخر ثلثه فالقطر يكون خمسة
لان مربعه وهو خمسة وعشرون يساوى مجموع
مربعيهما وهما ستة عشر وتسعة وبرهان ذلك مذكور فى الشكل المعروف
بالعروس وهو السابع والاربعون من المقالة الاولى من كتاب
الاصول وانما قال فى التصور المجهول الى ان يتعرف وفى التصديق المجهول
الى ان يتعلم لان المعرفة والعلم كما ينسبان الى الجزئى والكلى فقد ينسبان
الى الادراك المسبوق بالعدم او الى الاخير من ادراكين لشىء واحد تخلل

بينهما عدم والى المجرد عن هذا الاعتبار ولذلك لا يوصف الله تعالى
بالعارف ويوصف بالعالم وقد ينسبان الى البسيط والمركب ولذلك
يقال عرفت الله ولا يقال علمته فلهذا الاعتبار الاخير خص التصور
لبساطته بالقياس الى التصديق بالتعرف وخص التصديق لتركبه
بالتعلم قوله فالسلوك الطلبي منا في العلوم ونحوها اما ان يتجه الى
تصور يستحصل واما ان يتجه الى تصديق يستحصل وقد جرت العادة
بان يسمى الشيء الموصل الى التصور المط قولا شارحا فمنه حد ومنه رسم
يعني بقوله ونحوها ما عدا التصور التام واليقين من التصورات
الناقصة والظنون في اسم الحد واعلم ان الحد يتالف من الذاتيات
والرسم من العرضيات والحد في اللغة المنع ويقال للحاجز بين الشيئين
حد وحد الشيء طرفه وانما سمي الطرف حدا لانه يمنع ان يدخل فيه خارج
ويخرج عنه داخل والرسم هو الاثر والذاتيات هي امور داخلة و
تدل على شيء هي ماهيته والعرضيات خارجة وتدل على شيء هي اثاره
وعوارضه فسمي التعريف بتلك حدا وبهذه رسما قوله ونحوه يريد به
ما دون الرسم من الامثلة وغيرها قوله وان يسمى الشيء الموصل
الى التصديق المطلوب حجة فمنه قياس ومنه استقراء القياس تقدير الشيء
على مثال شيء اخر يقال قاس النعل بالنعل والقايس يقيس الجزئي
بالكلي في الحكم الثابت للكلي والاستقراء قصد القرى قرية فقرية
يقال استقريت البلاد اذا تتبعتها تخرج من الارض الى الارض والمستقري

يتتبع

بتتبع الجزءيات جزء يا فجزءيا ليتحصل الكلى قوله ونحوه يريد به
التمثيل ويسميه الفقهاء قياسا لانه الحاق جزئي بجزئي آخر في الحكم
قوله ومنهما يصادر من الحاصل الى المطلوب فلا سبيل الى درك
مط مجهول الا من قبل حاصل معلوم يريد بالحاصل المعلوم مبادى
ذلك المط التي سنذكرها قوله ولا سبيل ايضا الى ذلك مع الحاصل
المعلوم الا بالتفطن للجهة التي لاجلها صار موديا الى المط يريد بالتفطن
للجهة ملاحظة الترتيب والهيئة المذكورين لان حصول المبادى وحدها
لو كان كافيا لكان العالم بالقضايا الواجب قبولها عالما بجميع العلوم
وايضا فربما علم الانسان ان البغل لا يحبل وان هذا مثلا بغل ثم راها
عظيمة البطن فظنها حبلى وذلك لعدم الترتيب والهيئة في علميه وعليه
يقاس في التصور قوله اشارة فالمنطقي ناظر في الامور المتقدمة المناسبة
للمطلوب مطلوب لا يريد بذلك المطالب الجزءية التي مع المواد كحدوث
العالم بل المطالب الكلية التصورية او التصديقية المجردة عن المواد
حقيقة كانت او غير حقيقة والامور المتقدمة هي مباديها المناسبة
لها على الوجه الكلي القانوني ايضا قوله وفي كيفية تاديتها بالطالب
الى المط المجهول فقصارى امر المنطقي اذن ان يعرف مبادى القول
الشارح وكيفية تاليفه حدا كان او غيره وان يعرف مبادى الحجة و
كيفية تاليفها قياسا كان او غيره اى في حال مناسبتها والتفطن
المذكور وبالجملة فقد صرح في هذا الفصل اذ ذكر ان المنطقي ناظر

في الامور المتقدمة المناسبة وانّ قصارى امرء ان يعرف مبادى
القول الشارح والحجة بالاحتياج الى المنطق في الحركة الاولى من
حركتي الفكر وفيما يتلوهما من باقي كلامه بالاحتياج اليه في الحركة
الثانية وذلك يوكد ما قلناه اولا **قوله** واقل ما نفتتح منه فانما نفتتح
من الاشياء المفردة التي تالف منها الحد والقياس وما يجرى
مجراهما فلنفتتح الآن . يريد به ما يتبين في كتاب ايساغوجي **قوله**
ولنبتدا بتعريف كيفية دلالة اللفظ على المعنى . فبدا بما هو ابعد
من المقصود الاول من المنطق لاختلال المقصود اليه اخر الامر **اشارة**
الى دلالة اللفظ على المعنى اللفظ يدل على المعنى اما على سبيل المطابقة
بان يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى وبازائه مثل دلالة المثلث
على الشكل المحيط به ثلثة اضلع واما على سبيل التضمن ان يكون المعنى
جزء من المعنى الذي يطابقه مثل دلالة المثلث على الشكل فانه يدل
على الشكل لا على انه اسم للشكل بل على انه اسم لمعنى جزؤه الشكل
. واما على سبيل الاستتباع والالتزام بان يكون اللفظ دالا بالمطابقة
على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي
لا كالجزء منه بل هو مصاحب ملازم له مثل دلالة لفظ السقف
على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتابة . دلالة المطابقة
وضعية صرفة ودلالتا التضمن والالتزام باشتراك الوضع و
العقل ويشترط فيهما ان لا يكون الاسم دالا بالاشتراك على المعنى

اللفظ هو

وعلى

وعلى جزئيه كالممكن على العام والخاص او عليه وعلى لازمه كالشمس
على الجرم والنور بل يكون بانتقال عقلى من احدهما الى الآخر قوله
فى الالتزام مثل دلالة لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل
صنعة الكتابة ذكر له مثالين احدهما اللازم لا يحمل على ملزومه و
الثانى للازم يحمل وانما قال قابل صنعة الكتابة ولم يقل الكاتب
لان الاول يلزم الانسان والثانى لا يلزمه وذهب الفاضل الشارح
الى ان الالتزام مهجور فى العلوم واستدل عليه بان الدلالة على
جميع اللوازم محالة اذ هى غير متناهية وعلى البينة منها باطلة لان
البين عند شخص ربما لا يكون بينا عند آخر فلا يصلح لان يعول عليه
اقول وهذا بعينه يقدح فى المطابقة ايضا لان الوضع بالقياس الى
الاشخاص مختلف والحق فيه ان الالتزام فى جواب ما هو وما يجرى
مجراه من الحدود التامة لا يجوز ان يستعمل على ما يجىء بيانه واما
فى سائر المواضع فقد يعتبر ولولا اعتباره لم يستعمل الحدود و
الرسوم الناقصة الخالية عن الاجناس اذ هى لا تدل على ماهيات
المحدودات الا بالالتزام كما يتبين اشارة الى المحمول اذا قلنا
ان الشكل محمول على المثلث فليس معناه ان حقيقة المثلث هى حقيقة
الشكل ولكن معناه ان الشىء الذى يقال له انه مثلث فهو بعينه
يقال له انه شكل سواء كان فى نفسه معنى ثالثا او كان فى نفسه
احدهما هذا البحث يورد بعد مباحث الالفاظ ولعل الشيخ اورده

عقلى

للازم
للازم

هٰهنا ليعرف ان اطلاق الاسم على المعنى ليس بحمل والحمل الذى بيّنه
في هذا الفصل هو حمل هو هو المسمى بحمل المواطاة ومعناه كما قال ان الشيء
الذى يقال له مثلث هو بعينه يقال له انه شكل سواء كان ذلك الشيء
فى نفسه معنى ثالثا مغايرا للمثلث والشكل او كان فى نفسه هو
المثلث بعينه او الشكل بعينه فهذا الحمل يستدعى اتحاد الموضوع
والمحمول من وجه وتغايرهما من وجه وما به الاتحاد غير ما به التغاير
فما به الاتحاد شيء واحد وهو الذى عبّر عنه الشيخ بالشيء وما به
التغاير قد يمكن ان يكون شيئين متغايرين يضاف كل واحد منهما
الى ما به الاتحاد كالضحك والنطق المضافين الى الانسان اللذين يعبر
عنهما بالضاحك والناطق وح ان جعلا موضوعا ومحمولا كان ما به
الاتحاد شيئا ثالثا مغايرا لهما وذلك معنى قوله كان فى نفسه معنى
ثالثا وقد يمكن ان يكون شيئا واحدا ينضاف الى ما به الاتحاد كالتثليث
المضاف الى الشكل الذى يعبّر عن المجموع بالمثلث وح ان جعل ذلك
المجموع موضوعا كان المحمول ما به الاتحاد وحده مجردا عما به التغاير
كما يقال مثلا الشكل مثلث وذلك معنى قوله او كان فى نفسه احدهما
ونوع آخر من الحمل يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل هو ذو هو كالبياض
على الجسم والمحمول بذلك الحمل لا يحمل وحده على الموضوع بالمواطاة
بل يحمل مع لفظة ذو كما يقال الجسم ذو بياض او يشتق منه اسم كالابيض
فيحمل بالمواطاة عليه كما يقال الجسم ابيض والمحمول بالحقيقة هو الاول

المثلث شكل وان جعل ... كان الموضوع ما به الاتحاد وحده ... يقال مثلا صح

اشارة

اشارة الى اللفظ المفرد والمركب اعلم ان اللفظ قد يكون مفردا وقد يكون
مركبا واللفظ المفرد فهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة اصلا حين هو
جزؤه مثل تسميتك انسانا بعبد الله فانك حين تدل بهذا على ذاته لا على
صفته من كونه عبد الله فلست تريد بقولك عبد شيئا اصلا فكيف
اذا سميته بعيسى بل فى موضع اخر قد تقول عبد الله ويعنى بعبد
شيئا ح يكون عبد الله نعتا له لا اسما وهو مركب لا مفرد والمركب
هو ما يخالف المفرد ويسمى قولا فمنه قول تام وهو الذى كل جزء
منه لفظ تام الدلالة اسم او فعل وهو الذى يسميه المنطقيون كلمة
وهو الذى يدل على معنى موجود لشىء غير معين فى زمان معين
من الازمنة الثلثه وذلك مثل قولك حيوان ناطق ومنه قول ناقص
مثل قولك فى الدار وقولك لا انسان فان الجزء من امثال هذين يراد به
الدلالة الا ان احد الجزئين اداة لا يتم مفهومها الا بقرينة مثل لا او فى
فان القايل زيد فى او زيد لا يكون قد دل على كمال ما يدل عليه فى مثله
ما لم يقل فى الدار او لا انسان لان فى ولا اداتان ليستا كالاسما و
الافعال قيل فى التعليم الاول ان المفرد هو الذى ليس لجزئه دلالة
اصلا واعترض عليه بعض المتاخرين بعبد الله وامثاله اذا جعل
علما لشخص فانه مفرد مع ان لاجزائه دلالة ما ثم استدرك فجعل
المفرد ما لم يدل جزؤه على جزء معناه وادى ذلك الى ان ثلث القسمة
بعض من جاء بعده فجعل اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شىء اصلا

وهو المفرد او يدل على شيء غير جزء معناه وهو المركب او على
جزء معناه وهو المؤلف والسبب في ذلك سوء الفهم وقلة الاعتبار
لما ينبغي ان يفهم ويعتبر في ذلك لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه
كانت متعلقه بارادة المتلفظ الجاريه على قانون الوضع مما تلفظ
به ويراد به معنى ما ويفهم عنه ذلك المعنى يقال له انه دال على
ذلك المعنى وما سوى ذلك المعنى مما لا يتعلق به ارادة المتلفظ
وان كان ذلك اللفظ او جزء منه بحسب تلك اللغة او لغة اخرى
او بارادة اخرى يصلح لان يدل به عليه فلا يقال له انه دال عليه
واذا ثبت ذلك فنقول اللفظ الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه
لا يخلو من ان يراد بجزئه دلالة على شيء اخر او لا يراد وعلى التقدير
الاول لا يكون دلالة ذلك الجزء لكونه متعلقة جزءا من اللفظ الاول
بل يكون ذلك الجزء بذلك الاعتبار لفظا براسه دالا على معنى
اخر بارادة اخرى وليس كلامنا فيه فاذن لا يكون لجزء اللفظ
الدال من حيث هو جزؤه دلالة اصلا وذلك هو التقدير الثاني
بعينه فحصل من ذلك ان اللفظ الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزء
معناه لا يدل جزؤه على شيء اصلا فاذن الرسمان اعنى القديم
والمحدث للمفرد متساويان في الدلالة من غير عموم وخصوص
ولو تامل وانصف من نفسه لا يجد بين لفظ عبد من عبد الله
اذا كان علما وبين لفظ ان من انسان تفاوتا في المعنى فان كليهما

فتامل

تصلحان

16

تصلحانه لان يدل بهما فى حال آخر على شىء واما كون الاول منقولا
من نعت والثانى غير منقول فامر يرجع الى حال الالفاظ ولا
يتغير بهما احوال الاسم فى الدلالة فظهر من ذلك ان الرسم المنقول
من التعليم الاول صحيح وان المفرد فى المعنى شىء واحد وكذلك
ما يقابله سواء سمى مركبا او مؤلفا ونرجع الى تتبع الفاظ الكتاب
فنقول قال الشيخ المفرد هو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة اصلا زاد
فى الرسم القديم ذكر الارادة تنبيها على ان المرجع فى دلالة اللفظ
هو ارادة المتلفظ وقال حين هو جزء ليعلم ان الجزء من حيث هو جزء
لا يدل على شىء آخر فان دل بارادة اخرى على شىء آخر لا يكون من
حيث هو جزء فلا ينافى ما قصدناه وجعل مقابل المفرد مركبا فان
الفرق بين المؤلف والمركب على الاصطلاح الجديد لا فائدة له فى
هذا العلم قوله فمنه قول تام وهو الذى كل جزء منه لفظ تام الدلالة
اسم او فعل الاقوال تنحل الى ثلثة اشياء اسماء وافعال وحروف
وتشترك فى اربعة اشياء وهى كونها الفاظا مفردة دالة على معان
بالوضع والتواطؤ فالمعنى الجامع لهذه الاربعة جنسها وتفترق
او لا بفصلين هما دلالتها فى نفسها او فى غيرها وذلك لانه كما ان من
الموجودات قائما بنفسه هو الجوهر وقائما بغيره هو العرض ومن
المعقولات معقولا بنفسه هو الذات ومعقولا بغيره هو الصفة
كذلك من الالفاظ ما هو دال فى نفسه ودال فى غيره والاخير هو الحرف

وهو الاداه والاول جنس بقسيمه فصلان اخران هما التعلق بزمان
معين من الازمنة الثلثه والتجرد عن ذلك والاخير هو الاسم و
الاول هو الفعل ويسميه المنطقيون كلمة والفعل عند النحاة اعم منه
عند المنطقيين فانهم يسمون الكلمات المؤلفة مع الضماير كقولك
امشى ايضا فعلا وفصول الفعل ملكات وفصول الاسم والحرف
اعدامها والاعدام تعرف بالملكات من غير انعكاس فلذلك اقتصر
الشيخ على ايراد حد الفعل اذ هو يتناول حديهما بالقوة فقال في
حده هو الذي يدل على معنى موجود لشىء غير معين في زمان معين
من الثلثه والفعل لا ينفك بعد الامور الخمسة اعنى الاربعة المشتركة
والاستقلال في الدلالة المشترك بينه وبين الاسم عن شيئين
احدهما كون معناه موجود الغيره مرتبطا الذاته به وذلك الغير هو
الفاعل وهو قد يكون معينا وقد لا يكون لكن وجود التعين او
عدمه لا يتعلق بالفعل نفسه فهو في نفسه انما نقتضى الاحتياج
الى غير لا بعينه لا الى غير بشرط ان يكون لا بعينه فان بينهما فرقا
كثيرا وهو المراد من قوله موجود لشىء غير معين وقد يشاركه
الاسماء المتصلة بالافعال كالفاعل والمفعول والصفة في هذا
والثاني حصوله في زمان معين فان من الاسماء ما يدل على نفس
الزمان كالوقت ومنها ما يدل على معنى جزوه الزمان كالصبوح ومنها
ما يدل على معنى انما يحصل في زمان لا بعينه كجميع الاسماء المتصلة

وبشرط

كلها

بالافعال

الافعال وجميعها مجردة عن الزمان المعين الذى يحصل المعنى فيه
اما ما تعين زمانه بحسب حصول المعنى فيه فهو الفعل لا غير وهو
المراد من قوله فى زمان معين من الثلثه والحد الذى اورده الشيخ
ناقص غير متناول لجميع الذاتيات لا سيما الفعل الذى يميزه عن
الحرف الا بالالتزام والحد التام للفعل التام ان يقال الفعل لفظ
مفرد يدل بالوضع على معنى مستقبل بنفسه ويتعلق بشىء
متعين فى زمان من الازمنة الثلثه بعينه ذلك التعلق والافعال
الناقصة ما نقص منها فى الدلالة على نفس المعنى فيحتاج الى جزء
يدل عليه كقولنا كان زيد قايما وهى التى يسميها المنطقيون كلمات
وجودية وقد ظن بعضهم ان الفعل البسيط اعنى المجرد عن الاسم
الذى يسميه المنطقيون كلمة لا يوجد فى كلام العرب لاشتمال اكثر
الافعال على الضماير وهو ظن فاسد يحققه النحاة فان قولنا قام فى
قولنا قام زيد خال عن الضمير وان كان مشتملا على ضمير فى
عكسه والكلمة فى لغة اليونانيين كانت تدل بانفرادها على
وقوعها فى الحال وتسمى قايمة ثم تصرف الى الماضى او المستقبل
بادوات لذلك تقترن بها وظهر من حد الفعل ان الاسم لفظ
مفرد يدل بالوضع على معنى مستقبل بنفسه ولا تقتضى وقوعه
فى زمان تعين بحسبه والحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على
معنى فى غيره والتاليف الثنائى بين هذه الثلثه يمكن على ستة

الفصل

لغة

اوجه اثنان منها تامان بحسب النحو وهما ما يتالف من اسمين
او اسم وفعل يسند احدهما الى الآخر كقولنا زيد قايم او قام زيد
وقول الشيخ ان القول التام هو الذى كل جزء منه لفظ تام الدلالة
اسم او فعل يوهم ان التام منها ثلثه لكن التاليف من فعلين غير
ممكن لاحتياج كل واحد منهما الى الاسم فيرجع التام الى القسمين
المذكورين الا ان قوله فى المثال حيوان ناطق يدل على ان المؤلف
من الموصوف والصفة يعد فى الاقوال التامة وح يكون ما ذهب
اليه النحاة احض لكنه اسد لان التام عندهم لا يقع موقع المفرد
وهذا يقع قوله فى القول الناقص الا ان احد الجزئين اداة لا يتم
مفهومها الا بالقرينة لما كانت الاداة لا يدل الا على معنى فى غيره
احتاجت فى الدلالة الى غير يتقوم مدلولها به وهو المراد بالقرينة
فالاداة المقارنة لها يدل على كمال ما تدل عليه فى مثلها كقولنا
زيد لا او لا اول تاليف ناقص لانها فى قوة مفرد والثانى ليس بتاليف
الا بعد الانضياف الى القرينة اشارة الى اللفظ الجزئى والكلى
اللفظ قد يكون جزئيا وقد يكون كليا والجزى هو الذى نفس
تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه مثل المتصور من زيد واذا كان
الجزى كذلك فيجب ان يكون الكلى ما يقابله وهو الذى نفس
تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه فان امتنع لسبب من
خارج مفهومه فبعضه يكون مشتركا فيه بالفعل مثل الانسان

لا ان ... والفائدة انها وان قرنت بغيرها لا تكون تدل على كمال ما يدل عليه مثلها كقولنا م

امتنع ص

وبعضه

وبعضه يكون مشتركا فيه بالقوة والامكان مثل الشكل الكرى
الذى يحيط باثنى عشرة قاعدة مخمسات وبعضه لا يقع فيه
شركة لا بالقوة ولا بالفعل والامكان لسبب غير نفس مفهومه
مثل الشمس عند من لا يجوّز وجود شمس اخرى مثال الجزى
زيد وهذه الكرة المحيطة بتلك وهذه الشمس مثال الكلى
الانسان والكرة المحيطه بها مطلقا والشمس الجزى الذى
هو الحقيقى والاضافى هو كل اخص يقع تحت اعم وان كان
كليا بالمعنى الاول كان الانسان تحت الحيوان ويقابله ما الكلى
بمعنيين وقوم قسموا الكلى الى اقسام ستة بان قالوا اما ان يوجد
فى كثيرين غير متناهية او متناهية او فى واحد فقط او لا يوجد
اصلا والاخيران اما ان يمكن وجودهما فى كثيرين او لا يمكن بسبب
المفهوم وامثلتها الانسان والكواكب والشمس عند من
جوّز نظيرها والاله والكرة المذكورة وشريك الاله وفى ما
ذكر الشيخ كفاية وما فى الكتاب ظاهر اشارة الى الذاتى و
العرضى اللازم والمفارق قد يكون من المحمولات ذاتية وعرضية
لازمة وعرضية مفارقة فلنبدأ بتعريف الذاتية اعلم ان من
المحمولات محمولات مقومة لموضوعاتها ولست اعنى بالمقوم
المحمول الذى تفتقر الموضوع اليه فى تحقق وجوده ككون
الانسان مولودا او مخلوقا او محدثا وكون السواد عرضا بل

المحمول الذی یفتقر الیه الموضوع فی تحقق ماهیته ویکون داخلا فی ماهیته
جزا منها مثل الشکلیة للمثلث او الجسمیة للانسان ولهذا لا یفتقر
فی تصور الجسم جسما الی ان یمتنع عن سلب المخلوقیة عنه من
حیث یتصوره جسما ویفتقر فی تصور المثلث مثلثا الی ان یمتنع
عن سلب الشکلیة عنه وان کان هذا فرقا غیر عام بل قد یکون
بعض الامور اللازمة غیر المقومة بهذه الصفة علی ما یستتلی علیک ولکن
فی هذا الموضع ف ق کل محمول فهو کلی حقیقی لان الجزئی الحقیقی حقیقی
من حیث هو جزئی لا یحمل علی غیره وکل کلی فهو محمول بالطبع
علی ما هو تحته ومما یخالف الوضع والطبع کقولنا الجسم حیوان او
او جماد واراد الشیخ بالمحمولات ههنا ما هی بالطبع فهی اما ذاتیة
لموضوعاتها واما عرضیة وقد یستعمل الذاتی بمعنی آخر کما سیجیء
ذکره فیخصص هذا باسم المقوم وهو اما ما یتالف منه الذات
فیکون ذاتیا بالقیاس الی الذات والبسیط المطلق لا ذاتی له
بهذا المعنی واما ما هو نفس الذات وهو ذاتی بالقیاس الی الجزئیات
الذات المتکثرة بالعدد فقط وکلما سواهما مما یحمل علی الذات بعد
تقومها فهو عرضی والجمهور یجعلون الذاتی هو القسم الاول وحده
وینکرون الثانی لکون الذاتی عندهم منسوبا الی الذات والذات
لا تنسب الی نفسها وبالجملة لا یخلو تعریف الذاتی من عسر ما والقدماء
قد ذکروا له ثلث خاصیات احدیها انه لا یمکن ان یتصور الشیء

الا اذا

الا اذا تصوّر ماهو ذاتی له اولا و ثانیها ان الشیء لا یحتاج فی اتصافه
بما هو ذاتی له الی علة مغایرة لذاته فان السواد هو لون لذاته لا لشیء
اخر یجعله لونا فان ما جعله سوادا جعله اولا لونا و ثالثها ان
الذاتی یمتنع رفعه عما هو ذاتی له وجودا و توهما و هذه الخاصات
انما یوجب للذاتی عند اخطاره بالبال مع الشیء الذی هو ذاتی له
و من اللوازم العرضیة ما یشارک الذاتی فی الخاصیتین الاخیرتین
فان الاثنین مثلا لا یحتاج فی اتصافه بالزوجیة الی علة غیر ذاته
و لا یمکن رفع الزوجیة عنه فی الوجود و لا فی التوهم الا ان الذاتی
یلحق الشیء الذی هو ذاتی له قبل ذاته فانه من علل ماهیته او نفس
ماهیته و العرضی اللازم یلحقه بعد ذاته فانه من معلولاته و علل
الماهیة اعنی غیر علل الوجود و قد اشار الشیخ فی هذا الفصل الی
الفرق بینهما فقال و لست اعنی بالمقوّم المحمول الذی یفتقر الموضوع
الیه فی تحقق وجوده ککون الانسان مولودا او مخلوقا او محدثا
او کثیرا لسواد عرضا بل المحمول الذی یفتقر الیه الموضوع فی
تحقق ماهیته ثم قال و یکون داخلا فی ماهیته جزءا منها مثل الشکلیة
للمثلث او الجسمیة للانسان و الفرس یرید به القسم الاول من
الذاتی و هو الذاتی عند الجمهور و قد یقال له جزء الماهیة بالمجاز فان
الجزء الماهیة بالمجاز فان الجزء الحقیقی لا یحمل علی کله بالمواطاة و
الذاتی یحمل علی الماهیة بل انما یکون اللفظ الدال علیه جزءا من حدها

فهو ليشبه الجزء لذلك وقد اضطر الى اطلاق الجزء عليه لعوز العبارة
عنه ثم انه بين الفرق بين علل الماهية وعلل الوجود بالخاصية الاخيرة
المذكورة فانها موجودة لعلل الماهية غير موجودة لعلل الوجود
قال وهذا لا يفتقر في تصور الجسم جسما الى ان يمتنع عن سلب
المخلوقية عنه من حيث يتصوره جسما ويفتقر في تصور المثلث
مثلثا الى ان يمتنع عن سلب التشكيل عنه قال الفاضل الشارح
الامتناع عن السلب يلزمه القطع بالايجاب الا ان الامتناع عن
السلب يستلزم اخطار الذاتي بالبال ايضا الذي هو شرط في اظهار
الخاصية المذكورة له والقطع بالايجاب لا يستلزمه لانه قد يكون
بالفعل وقد يكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك عندما لا يكون
الذاتي مخطرا بالبال بل يكون الذهن ذاهلا عن الالتفات اليه و
لذلك عدل عن ذكر القطع بالايجاب الى العبارة عنه بالامتناع عن
السلب اقول وهذا فرق ضعيف لان الامتناع عن السلب والقطع
بالايجاب متلازمان وحكمهما في استلزام اخطار الذاتي بالبال
اذا كان بالفعل وفي عدم استلزامه اذا كان بالقوة واحد قوله من
حيث يتصوره جسما فائدة هذا القيد ان امتياز الماهية عن الوجود
لا يكون الا في التصور فعللها لا تمتاز عن علل الوجود الا هناك
قوله وان كان هذا فرقا غير عام بل قد يكون بعض اللازم غير
المقومة بهذه الصفة على ما سبيل عليك ولكنه في هذا الموضع

فرق

19

71

فرقا اى ليس فرقا بين الذاتيات وبين جميع العرضيات فان بعض
العرضيات يشاركها فيه كما مر بل هو فرق خاص بين الذاتيات
وبين لوازم الوجود التى لا يلزم الماهية ومثاله ان يفرق بين المثلث
والدائرة بان المثلث مضلع بخلاف الدائرة فان التضليع وان كان
يعم المثلث وغيره ولكنه يفيد الفرق فى الموضع المطلوب اشارة
الى الذاتى المقوم للماهية اعلم ان كل شىء له ماهية فانه انما
يتحقق موجودا فى الاعيان او متصورا فى الاذهان بان يكون اجزاؤها
حاضرة معها . الماهية مشتق مما هو وهى ما به يجاب عن السؤال
بما هو والمراد ههنا كل شىء له ماهية مركبة دون البسائط ويدل
عليه ذكر الاجزاء واغماض البيان بالمركبات لانه يريد بيان القسم
الاول من الذاتيات الذى تعرفها الجمهور قوله واذا كانت لها
حقيقة غير كونها موجودة احد الوجودين وغير مقومة به
... الوجودين الخارجى والذهنى والشىء قد يكون حقيقته
هو الوجود الخاص به وهو واجب الوجود لذاته وقد لا يكون
وهو ما عداه لكنه اذا اخذ موجودا كان الوجود مقوما له من
حيث هو كذلك قوله فالوجود معنى مضاف الى حقيقته لازم
او غير لازم . الوجود اللازم هو لما يدوم وجوده وغير اللازم
لما لا يدوم قوله واسباب وجوده ايضا غير اسباب ماهيته
مثل الانسانية فانها فى نفسها حقيقة ما وماهية ليس انها

موجودة فى الاعيان او موجودة فى الاذهان مقوما لها بل
مضاف اليها ولو كان مقوما لها لاستحال ان يتمثل معناها فى
النفس خاليا عما هو جزء لها المقوم فاستحال ان يحصل المفهوم
الانسانية فى النفس وجود ويقع الشك بعد ذلك فى انها هل
لها فى الاعيان وجود ام ليس اما الانسان فعسى ان لا يقع
فى وجوده شك لا بسببه مفهومه بل بسبب الاحساس
بجزئياته وذلك ان تجد مثالا لغرضنا من معان اخر اسباب الوجود
هى الفاعل والغاية والموضوع واسباب الماهية الجنس والفصل
من حيث الوجود فى العقل والمادة والصورة من حيث الوجود
فى الخارج قوله فجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية فى
التصور وان لم يخطر بالبال مفصلة المركبات التى لا توجد اجزاؤها
متمايزة فللانسان اذا تصورها ان يميز بين اجزائها ويفصلها
ويلاحظ كل واحد منها وحده منفردا عن غيره وذلك لقوته
المميزة فالتفاته بالقصد الاول الى المقصود الاول وان كان
مشروطا بحضور الاجزاء معه بالقصد الثانى كما يكون عليه فى
الوجود مغاير لالتفاته بالقصد الاول الى حضور الاجزاء المفصلة
المتمايزة الحاصلة عنده بحسب تصرفه فى المقصود الاول و
قد يكون الاول حاضرا بالفعل ملتفتا اليه بالقصد الاول من
دون ان يكون الثانى معه كذلك وان كان الاول لا يتم الا وان يكون

الثانى

الثاني حاصلا معه بحيث يكون له ان يحضرها متى شاء ويلتفت اليها
بقصد مستانف والتفات مجرد عن تجشم اكتساب كالمعلومات
الحاصلة التي لا يلتفت اليها الذهن بالفعل وله ان يلتفت اليها متى شا
فقوله فجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور اشارة
الى حضور المتصور الاول مع اجزائه كما ذكره في اول الفصل بقوله
ان كل شيء له ماهية فانه انما يتصور مع حضور اجزائها وقوله
وان لم يخطر بالبال مفصلة اشارة الى التصور التفصيلي الذي
ذكرناه وقوله وكما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال لكنها اذا
اخطرت بالبال تمثلت اشارة الى المثال المذكور من المعلومات
الحاصلة عن غير الملتفت اليها فظهر معنى كلامه من غير تناقض
كما ظنه بعض الناظرين فيه قوله فالذاتيات للشيء بحسب عرف
هذا الموضع من المنطق هي هذه المقومات اشارة الى الذاتي المتعارف
هو في هذا الموضع فان الذاتي في كتاب البرهان يطلق
على ما هو اعم من الذاتي ههنا قوله ولان الطبيعة الاصلية التي
لا تختلف فيها الا بالعدد مثل الانسانية يريد بيان القسم الثاني
من الذاتي المذكور الذي لا يعرفه الجمهور وتقدم له مقدمة
لتعريفه فنقول المعاني التي لا يمنع مفهوماتها من وقوع الشركة
فيها قد توجد من حيث هي هي لا من حيث انها واحدة او كثيرة او جزئية
او كلية او موجودة او غير موجودة بل من حيث تصلح لان يكون

الثاني ٢

معروضات لهذه المعاني وتصير بحسب عروضها واحدة او كثيرة
او جزئية او كلية او موجودة او غير ذلك وح يكون العارض والمعروض
شيئين لا شيئاً واحداً فانها تسمى من حيث هي كذلك طبايع اي طبايع
اعيان الموجودات وحقايقها وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي و
يسمى عارضها الذي يجعلها واقعا على كثيرين بالكلي المنطقي
والمركب منهما بالكلي العقلي فقوله ولان الطبيعة الاصلية اشارة
الى تلك المعاني وحدها وهي قد يكون غير محصلة يتحصل باشياء
تقترن بها وهي المعاني الجنسيه التي تتحصل بالفصول و قد يكون
محصلة يتكثر بالعدد فقط اى لا يكون اختلاف ما بين جزئياتها
الا بالعوارض الخارجة عن ماهياتها وهي المعاني النوعية فقوله
التي لا تختلف فيها الا بالعدد يريد تخصيصها بالقسم الثاني
قوله فانها مقومه لشخص شخص تحتها اى الطبيعة النوعية
ايضا مقومة للاشخاص المختلفه بالعدد وكيف لا و تلك الطبيعة
انما هي تمام ماهية تلك الاشخاص قوله ويفضل عليها التشخص
بخواص لها اشارة الى ما ذكرناه من كونها متكثرة بالعوارض
الخارجة عنها فان هذا الانسان وذلك الانسان لا يختلفان
من حيث الانسانية التي هي ماهيتهما بل يختلفان بالاشارة
الحسية ولوازمها من اختلاف المادة والاين والوضع وغير
ذلك وكلها خارجة عن الانسانية المجردة قوله فهي ايضا ذاتية

فهذا

فهذا هو المقوم وذلك لوجود الخاصيات الثلثة المذكورة فيها
وهو المقصود اشارة الى العرضى اللازم بحذ المقوم واما اللازم غير
المقوم ويخص باسم اللازم وان كان المقوم ايضا لازما فهو الذى
يصحب الماهية ولايكون جزا منها لازم الشىء بحسب اللغة هو ما لا
ينفك الشىء عنه وهو اما داخل فيه او خارج عنه والاول هو الذاتى
المقوم والثانى هو المصاحب الدايم فان المصاحب منه ما يصاحب
دايما ومنه ما يصاحب وقتا ما وسبب المصاحبة اما ان يكون بحيث
يمكن ان يعلم او لايكون والاول ينسب الى اللزوم فى العرف والثانى
ينسب الى الاتفاق فان الاتفاقى لا الخلو عن سبب ما الا ان الجاهل
بسببه ينسبه الى الاتفاق فاللازم ههنا هو المحمول الخارج عن
الموضوع الذى لاينفك الموضوع عنه فى حال من الاحوال لسبب
من شانه ان يكون معلوما والذاتى ايضا محمول لاينفك الموضوع
عنه فى حال من الاحوال لسبب معلوم الا انه ليس خارجا عنه فهو
لازم بحسب اللغة دون الاصطلاح والشيخ عرف اللازم بانه
الذى يصحب الماهية ولايكون جزا منها وهذا التعريف يتناول
ايضا ما تصحبها من العرضيات لا دايما او بالاتفاق لكن مراد الشيخ
تمييزه عن الذاتى فهو تعريف له بالقياس الى الذاتيات ولوازم الوجود
قوله مثل كون المثلث مساوى الزوايا القايمتين وهذا وامثاله
من لواحق يلحق المثلث عند المقايسات لحوقا واجبا المحمولات الخارجية

لا الى ساير العرضيات كما
بين الذاتيات ٢

اما ان يلحق الموضوع لا بالقياس الى شيء خارج عنه بل بقياس بعض
اجزايه الى بعض كالمستقيم للخط او بقياس الموضوع الى ما فيه كالضاحك
والابيض للانسان فانهما يحملان عليه لاجل وجود الضحك والبياض
فيه واما ان يلحقه بالقياس الى شيء خارج عنه كنصف الاثنين الذى
يحمل على الواحد بقياسه الى الاثنين فانه مهما قيس الى الثلثة صارت
نصفيته ثلثية ومساوى الزوايا القايمتين محمول على المثلث
قد لحقه بقياس زواياه الى قايمتين فهو من الصنف الثانى وجميع
ذلك اما ان يلحق الموضوع لحوقا واجبا او ممكنا والاول هو اللازم
والثانى ما عداه سوا لحقه اتفاقا او لحقه لحوقا غير دايم وهو
المراد من قوله وهذا وامثاله من لواحق يلحق المثلث عند المقايسات
لحوقا واجبا قوله ولكن بعد ما يقوم المثلث باضلاعه الثلثة
اشارة الى كونها عرضية غير ذاتية لان الذاتية ايضا تلحقه لحوقا واجبا
ولكن ليس بعد ما تقوم قوله ولو كانت امثال هذه مقومات
لكان المثلث وما يجرى مجراه تركب من مقومات غير متناهية
وذلك لان مقايسته الى كل واحد مما عداه لا ينحصر فى حد فكما ان
زوايا المثلث مساوية لقايمتين فهى مساوية لنصف اربع قوايم
ولثلث ست قوايم وهلم جرا وقول الفاضل الشارح مشعر بانه
جعل المحمولات التى ليست بالقياس الى امور خارجة عن الموضوع
موجودة فى الخارج والتى بالقياس اليها موجودة فى الذهن دون

الخارج

الخارج ثم استنكروا كون الصنف الثاني غير متناهية لوقوف الذهن
عند حد ما والحق ان كون الشيء محمولا على شيء آخر امر عقلي سواء
كان بالقياس الى امر خارج اولم يكن بالقياس الى شيء فان الموجود في
الموضوع ليس الا البياض مثلا اما كون الموضوع ابيض فليس في
خارج العقل امرا زائدا على البياض وعلى موضوعه ولذلك كان
الحمل والوضع من المعقولات الثانية واما كون بعض المحمولات غير
متناهية فهو بحسب القوة والامكان وليس يخرج منها الى الفعل
ابدا الا ما تتناهى عدده كما هو الحال في سائر الاشياء التي توصف
باللانهاية كالاعداد وغيرها والعلة في امتناع كون امثال هذه
المحمولات مقومات هي ان الموجود بالفعل لا يمكن ان يتقوم بالاجزاء
لم يوجد الا بالقوة فان اجزاء الشيء يجب ان تكون حاضرة معه لا ما
راسخة بينه الشارح من ان الموجود خارج الذهن لا يتقوم بالاجزاء
الذهنية قوله وامثال هذه ان كان لزومها بغير وسط كانت معلومة
واجبة اللزوم فكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة
مطلوب الشيخ ان يثبت وجود لوازم بينة يمتنع رفعها في الذهن
مع وضع ملزوماتها فان قوما من المنطقيين انكروا ان يكون
في اللوازم ما يمتنع رفعه وقالوا كلما يمتنع رفعه في الذهن فهو
ذاتي مقوم وذلك لانهم وجدوا هذا الحكم معدودا في الخاصيات
الثلث المذكورة للذاتي فاورد الشيخ لاثبات مطلوبه قسمة حاذى

بها اقسام العلوم الاولية والمكتسبة البرهانية وذلك ان يقال
المحمول اللازم لا يخ من ان يكون لزومه للموضوع لا بتوسط شيء اخر
بل لان ذات الموضوع او المحمول الا هي هي تقتضي ذلك اللزوم او يكون
بتوسط امر مغاير لهما تقتضيه والقسم الاول يقتضي ان يكون المؤلف
من ذلك الموضوع والمحمول قضية لا يتوقف الحكم فيها الا على تصورها
فقط فيكون من الاوليات والقسم الثاني تقتضي ان يكون المؤلف
قضية مكتسبة من جملة القضايا التي تشتمل العلوم البرهانية على
امثالها وذلك لان محمولات المطالب العلمية لا تكون مقومات لموضوعاتها
بل يكون اعراضا ذاتية لها كما ذكر في صناعة البرهان وقوله وامثال
هذه ان كان لزومها بغير وسط اشارة الى القسم الاول وقوله كانت
معلومة اى معلومة من غير اكتساب واجبة اللزوم وذلك لوجود
السبب الموجب للزوم وكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير
مقومة وذلك مناقض لما ذهب اليه القوم المذكورون من المنطقيين
وهو مطلوب الشيخ واعلم ان الحكم بكون المحمول اللازم بغير وسط
بينا للموضوع لا يحتاج الى البرهان الطويل الذى اقامه الشارح
على ذلك والى حل تلك الشكوك التي اوردها عليه واحال بعضها
الى ساير كتبه وذلك لان اللزوم لما كان مفسرا بعدم الانفكاك
كان كلما يلزم شيئا بغير توسط شيء آخر فالشيء لا ينفك عنه سواء
لزمه في العقل او في الخارج ولا معنى للزوم العقلي الا ان تعقل الملزوم

لا ينفك

لاينفك عن تعقل لازمه وذلك هو المراد من كونه بينا له ولما اللازم
بتوسط شيء آخر فانه لاينفك عند حضور المتوسط وقد ينفك مع
غيبته فلا يكون عند الانفكاك بينا وما قيل على ذلك من انه
يقتضي ان يكون الذهن منتقلا عن كل ملزوم الى لازمه ثم الى لازم
لازمه بالغا ما بلغ حتى تحصل اللوازم باسرها بل جميع العلوم المكتسبة
دفعة في الذهن فليس بوارد وذلك لان اللوازم المترتبة التي
تتلازم جميعها بحسب ماهياتها الا بالقياس الى غيرها فقد يمكن
ان يستمر الاندفاع فيها ما لم يطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه
عن تلك المتلازمات والتفاته الى غيرها ولكنها تقل في الوجود
فضلا عن ان يكون غير محصورة واللوازم التي توجد غير محصورة
وهي التي يشتمل على امثالها اكثر العلوم فانها هي التي يكون بحسب
قياس الموضوع الى غيره وهي انما تحصل عند تصور الامور التي اليها
بقياس الموضوع وتصور تلك الامور الذي هو شرط في حصولها
ليس بواجب الحصول على الترتيب المودي الى وجود تلك اللوازم
المترتبة فاذن قد اندفع ذلك الاشكال ونرجع الى ما كنا فيه قوله
وان كان لها وسط بين به اشارة الى القسم الثاني وهو ان يكون
اللازم بوسط كما يقع في العلوم المكتسبة قوله علمت واجبته به
اشارة الى ان اللازم لا يكون بينا مطلقا بل انما يكون بينا عند
حضور الوسط فقط قوله واعني بالوسط ما يقترن بقولنا لانه

حين يقال لانه كذا اشارة الى ان الوسط هو الذى يفيد لمية اللزوم
اى به يقوم البرهان على اثبات ذلك المحمول للموضوع ثم ان الشيخ
اراد ان يتوصل من النظر في حال الوسط الى اثبات ان اللازم بين
ينتهى تحليل اللوازم عن غير البين اليه وقد بان في علم البرهان
ان الوسط في البراهين على المطالب اما ان يكون مقوما للموضوع
المط او يكون عارضا له فان كان مقوما امتنع ان يكون محمول المط
مقوما للوسط لان مقوم المقوم مقوم والمقوم لا يكون مطلوبا
لاشتمال تصور الموضوع عليه بل يجب ان يكون عارضا له البتة
وان كان الوسط عارضا للموضوع جاز ان يكون المحمول مقوما للوسط
وجاز ان يكون عارضا ايضا له فهذان ماخذان مشتملان على اصناف
البراهين ويسمى الاول ماخذا اولا والثانى ماخذا ثانيا وهذا
الوسط ان كان مقوما للشىء لم يكن اللازم مقوما له لان مقوم
المقوم مقوم بل كان لازما له ايضا اشارة الى الماخذ الاول وانما
لم يجز ان يكون اللازم مقوم المقوم لانا فرضناه خارجا وجزء الجزء
يكون داخلا ثم اراد ان يتوصل من هذا الماخذ الى مطلوبه فاورد
قسمة اخرى وهى ان اللازم الاول اما ان يكون لزومه للوسط بوسط
آخر او يكون بغير وسط ثم ابطل القسم الاول بان قال فان احتاج
الى الوسط تسلسل الى غير النهاية فلم يكن وسط اى يحتاج كل
وسط فى لزومه الى وسط آخر ويتسلسل وهو باطل لكونه غير مؤد

الى ثبوت اللزوم الاول المفروض ثبوته ومع جوازه نشتمل على الخلف
من وجه آخر وهو كون ما فرضناه وسطا ليس بوسط بل جزء امن
امور غير متناهية هي باسرها الوسط واذا لم يكن كل ما فرض
وسطا بوسط فلا وسط وهو المراد بقوله فلم يكن وسط ولفظة
لم يكن كل ما فرض وسطا بوسط فلا وسط وهو المراد بقوله فلم يكن
وسط ولفظة لم يكن ههنا فعل تام قوله وان لم يحتج فهنا لك لازم
بين اللزوم بلا وسط اى لما بطل القسم الاول ثبت القسم الثانى
وهو مطلوبه ثم انتقل الى الماخذ الثانى بقوله وان كان الوسط لازما
متقدما اى ان كان الوسط المفروض اولا لازما للموضوع متقدما
لزومه للموضوع على لزوم المحمول له والقسمة المذكورة واردة
ههنا ايضا الا انه لم يفصلها ايجازا بل قال مبطلا للقسم الاول
واحتاج الى توسط لازم اخر او مقوم غير منتشر فى ذلك الى لازم
بلا وسط ايضا تسلسل الى غير النهاية فانه لما كان الوسط الاول
لازما جاز كون هذا الوسط الثانى مقوما او لازما ولذلك قال لازم آخر
او مقوم وبابطال هذا القسم يتعين القسم الثانى الذى هو المطلوب
فاستنتج من جميع الاقسام مطلوبه ذلك قوله فلابد فى كل حال من
لازم بلا وسط ثم صرح بما اراد منه فقال فقد بان انه ممتنع الرفع
فى الوهم ثم بين انه انما اراد بذلك مناقضة القوم المذكورين بقوله
فلا نلتفت اذن الى قول من قال ان كل ما ليس بمقوم فقد يصح رفعه

في الوهم وقد تم الكلام قوله ومن امثلة ذلك كون كل عدد مساويا
لآخر او مفاوتا له مثال آخر للازم البين وذلك لان المساواة
واللامساواة لازم بيّن للكم ولانواعه انما يلحقها بقياس بعضها
الى بعض بشرط ان يكونا من جنس واحد والفاضل الشارح انما
نسب هذا البيان الى التطويل لانه لم يعتبر محاذاته لاقسام العلوم
ومآخذ البراهين بل مطابقته للوجود والبرهان الذي اورده
وادعى فيه التقريب وعدم الاحتياج الى ذكر التتمة وهو ان الماهية
ان اقتضت من حيث هي هي شيئا من لوازمها فما اقتضته فهو لازم لها
بغير وسط وان لم تقتض من حيث هي هي لا تستلزم شيئا وقد فرضت
مستلزمة هذا خلف ليس كما ذكره لان القسمة فيها ليست بمستوفاة
فان من اقسامها ايضا ان يقال انها تقتضي لوازمها ولكن لا من
حيث هي هي بل بعضها بتوسط بعض على سبيل الدور او التسلسل
او لا على سبيل احدهما وما لم يبطل هذا القسم لا يتم برهانه قوله
اما العرضي الغير اللازم واما المحمول الذي ليس بمقوم ولا
لازم فجميع المحمولات التي يجوز ان يفارق الموضوع انما لم يقل فجميع
المحمولات التي يفارق لان مقابل ما يمتنع ان يفارق اعني اللازم
هو ما يجوز ان يفارق وينقسم الى ما لا يفارق والى ما لا يفارق
وهو ما يدوم مصاحبته اتفاقا ككون زيد فقيرا طول عمره مثلا
قوله مفارقة سريعة او بطيئة سهلة او عسرة مثل كون الانسان

شابا او شيخا وقايما او جالسا يمكن ان يركب الاعتبارات فالسريعة
السهلة كالنايم والسريعة العسرة كالمعشى عليه والبطيئة السهلة
كالشاب والعسرة كالمجنون اشارة ولما كان المقوم يسمى ذاتيا فما ليس
بمقوم لازما كان او مفارقا فقد يسمى عرضيا ومنه ما يسمى عرضا
وسنذكر قوله ومنه ما يسمى عرضا يريد به العرض العام اشارة
الى الذاتي بمعنى آخر وربما قالوا في المنطق ذاتي في غير هذا الموضع
يعنون به غير هذا المعنى وذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع
من جوهر الموضوع وماهيته يعني بغير هذا الموضع كتاب البرهان
فان الذاتي هناك هو ما يعم هذا الذاتي والاعراض الذاتيه وهي على
ما رسم كل ما يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته فجوهر الشيء
حقيقته سوا كان بسيطا او مركبا والماهية ربما تخص بالمركبات وكل
ما يلحق الموضوع فهو اما ان يلحقه لانه هو واما ان يلحقه لانه هو واما
ان يلحقه لامر آخر وذلك الامر اما ان يساويه او يكون اعم منه او اخص
منه والاول وحده هو العرض الذاتي الاولي وهو مع القسم الثاني
اعني الذي يلحقه بسبب امر يساويه كالفصل والعرض الذاتي الاولي
انما يلحقان الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته الا ان الاول يلحقه
من غير واسطة والثاني يلحقه بواسطة فالمجموع هو العرض الذاتي بحسب
الرسم المذكور وهو المحمول الذي يوخذ الموضوع في حده الا ان
الاصطلاح يقتضي ان يطلق العرض الذاتي في كتاب البرهان على معنى اعم

من ذلك والسبب فيه ان العلوم متمايزة بحسب تباين موضوعاتها
والعرض بهذا المعنى قد يحمل في كل علم على موضوعه وقد يحمل
على انواع موضوعه وقد يحمل على اعراض اخرى وقد يحمل على انواع الاعراض
الاخر كالناقص في علم الحساب على العدد وعلى الثلثه وعلى الفرد
وعلى زوج الزوج فالموضوع لا يكون ماخوذا في حد المحمول الا في
الاول بل يكون الماخوذ في الثاني جنسه وفي الثالث معروضه وفي
الرابع معروض جنسه ولما كانت المحمولات البرهانية اعراضا ذاتية
كان جميع ذلك من الاعراض الذاتية وح يكون رسمها ما يوخذ في حده
موضوعه او ما يقوم موضوعه او معروضه او معروض جنسه
ونقيد ما يقوم موضوعه بما لا يخرج عن العلم الباحث عنه فان
ما يوجد فيه جنس الموضوع الخارج عن ذلك العلم لا يسمى عرضا
ذاتيا وحين يطلق العرض الذاتي على جميع ما ذكرنا م تخص الاول بقيد
الاولى لان ما عداه انما يلحق الموضوع لامر من غيره ما به هو هو
هذا اذا اريد بالموضوع موضوع القضية اما اذا اريد به موضوع
العلم فيكفي فيه ان يقال ما يوخذ موضوع العلم في حده قوله مثل
ما يلحق المقادير او جنسها من المناسبة والمساواة والاعداد من
الزوجية والفردية والحيوان من الصحة والسقم وهذا القبيل من
الذاتيات نخص باسم الاعراض الذاتية مثل ما يتمثلون به من
العظوس للانف المناسبة المقدارية بالمعنى غير العددية كما مر

والمشترك

والمشترك بينهما المناسبة المطلقة وهي كجنس لهما فالمناسبة اذا
اخذت على انها مقدارية كانت عرضا ذاتيا للمقادير ويستعمل في
علمها واذا اخذت على انها مطلقة كانت عرضا ذاتيا لجنسها الذي
هو الكمية لكنها لا تستعمل في علم المقادير ولا في علم الاعداد لانها
ليست عرضا ذاتيا للموضوع عليهما كما ذكرناه وكذلك المساواة ولذلك
قال يلحق المقادير او جنسها قوله وقد يمكن ان يرسم الذاتي برسم الخ
جمع الوجهين جميعا انما قال برسم ولم يقل بحد لان الامور
المختلفة بالماهية لا يمكن ان تجمع في حد لانها لا تشترك في الذاتيات
المميزة لكنها يمكن ان تجمع في رسم لانها تشترك في لوازم عميزها
عما عداها وذلك الرسم هو ان يقال ما يوخذ في حد الموضوع او
يوجد الموضوع في حده فالاول مقوماته والثاني اعراضه الذاتية
المذكورة اولا وان اريد ان يجمع جميع الاعراض الذاتية قيل ما يوخذ
في حد الموضوع او ما يقومه مما لا يخرج عن العلم الباحث عنه في حده
او معروضهما كما مر حده واعلم ان اخذ المقومات في الحد اخذ طبيعي
واخذ الموضوع فيه اضطراري قال الفاضل الشارح على تعريف
العرض الذاتي باخذ الموضوع في حده وهذه عبارة المتقدمين
اوردها الشيخ في الشفا واتبعه مقلدة المتاخرين وبين في الحكمة
المشرقية بطلانها بان الموضوع بماهيته ووجوده متميز عن ماهية
العرض ووجوده فكيف يوخذ في حده وايضا الاعراض غير متعلقة

عليهما

او يوجد الموضوع في

في ماهياتها بموضوعاتها بل تعلقها بها العرضيتها وهي من لوازمها
ولاجل ذلك عدل الشيخ عن تلك العبارة في هذا الكتاب الى ما ذكره ثم
جعل الرسم الجامع بناء عليه هو ما يحمل على الشيء لما هو هو او هو
الذي يقتضيه الشيء بما هو هو قال وذلك لان الماهية تقتضي المقومات
اقتضاء المعلول العلة ويقتضي الاعراض الذاتية اقتضاء العلة المعلول
واقول ما ذكره الشيخ في الحكمة المشرقية في هذا الموضع يرجع الى
ان الاعراض التي نعبر عنها مما يقتضي تخصصها بموضوعاتها افتقارها
بحسب اسمائها انما تشتمل بالضرورة على اعتبار موضوعاتها واما
حقائقها في انفسها فانما تكون غير مشتملة من حيث الماهيات على
الموضوعات وان كانت محتاجة اليها من حيث الوجود والحد التام يلتئم
من مقومات الماهية دون مقومات الوجود فما كانت من تلك الماهيات
بسائط لا اجناس لها ولا فصول فلا حدود لها وما لها اجناس و
فصول فحدودها التامة تشتمل عليها دون موضوعاتها والمشتملة
على موضوعاتها من التعريفات انما هي رسومها لا حدودها وكذلك
فيما لا تقتضي تصور ذواتها التفاتا الى موضوعاتها اما ما تقتضي
التفاتا اليها فانما يكون مفهوماتها مركبة عن حقائقها وعن اعتبار
موضوعاتها وينبغي ان تحد باعتبار الموضوعات وذلك لان التعلق
بالشيء في الوجود غير التعلق به في المفهوم ولا نطلب في التحديد الا
المفهوم هذا حاصل كلامه المتعلق بهذا البحث ولولا مخافة التطويل

٢٧

لاوردناه بالفاظه وظاهر ان الاعراض التى تمثل بها الشيخ
فى هذا الفصل من الاشارات مما لا يفهم من غير التفات الى
موضوعاتها وذلك لان المساواة اتفاق فى نفس الكمية والمناسبة
اتفاق فى كون الكمية مضافة الى غيرها والزوجية انقسام
بمتساويين فى العدد بحسب ما عرفها الشيخ نفسه فى مواضع
اخر فان جردت هذه التعريفات عن اعتبار الموضوعات
بقيت المساواة والمناسبة اتفاقا محضا وهو نوع من المضاف
والزوجية انقساما بمتساويين فقط وهو نوع من الانفعال
ولا يكون شىء من ذلك عرضا ذاتيا للكم والعدد وغيرهما وكذلك
فى باقيها ولست ادرى كيف يصنع هذا الفاضل الذى لم يقلد
المتقدمين فيها ايخالف الجميع فى جعلها اعراضا ذاتية ام
يخالفهم فى تعريفاتها بما عرفوها به مخترعا من نفسه لها تعريفات
اخر اما نحن معاشر المقلدين فلما لم نفهم من هذه الاعراض بسيطة
كانت او مركبة سوى ما ذكروه فى تعريفاتها المتناولة للموضوعات
كانت تلك التعريفات حدودا او رسوما تامة او ناقصة بحسب
القسمة او بحسب الماهية فلسنا نقدر على ان نتصورها غير
ملتفتين الى موضوعاتها ولا على ان نعرفها الا كذلك ولا نابى من
ان نجوز ان يكون الحد الماخوذ فيه الموضوع الذى ذكروه حدا غير حقيقى
بحسب الماهية وحدها على ما اشار اليه الشيخ فكثيرا ما اطلقوا اسم

الحد على سائر التعريفات بالمجاز والتوسع فهذا ما عندي فيه واما
الوسم الجامع الذي اورده الفاضل الشارح فهو رسم للمحمولات
الاولية التي هي الجنس والفصل القريبان والاعراض الذاتية الاولية
فقط نقله الشارح الى هنا ويخرج منه المقومات البعيدة كاجناس
الاجناس وفصولها وفصولهما وسائر الاعراض الذاتية المستعملة
في البراهين والشارح معترف بذلك فاذن ليس بجامع للذاتيات
بالوجهين جميعا قوله والذي يخالف هذه الذاتيات فمما يلحق الشيء
لامر خارج اعم منه كلحوق الحركة للابيض فانها انما يلحقه لانه جسم
وهو معنى اعم منه او اخص منه مثل لحوق الحركة للموجود فانها
انما يلحقه لانه جسم وهو معنى اخص منه وكذلك لحوق الضحك
للحيوان فانه انما يلحقه لانه انسان لم يذكر قسما من الاقسام المذكورة
وهو ما يلحق الشيء لاجل امر يساويه وهو من جملة الاعراض الذاتية
المذكورة بالشرط المذكور كالضاحك الذي يلحق الانسان المتعجب
ومساوي الزوايا القائمتين الذي يلحق المثلث لوسائط بينهما ولعل
الشيخ لم يذكره لدخوله فيما مر حذفه ايثارا للاختصار وهو ايضا خارج
عن الوسم الجامع الذي ذكره الشارح اشارة الى المقول في جواب ما هو
يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل عليهم لا يميزون بين الذاتي
وبين المقول في جواب ما هو هولاء لما سمعوا ان الجنس مقول في جواب
ما هو هو الجنس ولا يميزوا بين الجنس والفصل كما حكى عنهم او عن

امر

خبر ان المقول في جواب ما هو

لمثاله

١٣٨

امثالهم في كتاب الجدل فاذا حصل عليهم اى بنوا على تحقيق ما يودى
اليه ظنهم الفاسد مما غفلوا عنه وذلك بان تذكروا انهم عنوا بالذات
اجزا الماهية لزمهم ان لا يكون بين الذاتى والمقول فى جواب ماهو فرق
عندهم ولاجل ذلك قال الشيخ يكاد المنطقيون الظاهريون لا يميزون
ولم يقل انهم يقولون كذا ثم لما تنبه بعضهم للفصول ورآها وحدها
غير صالحة لجواب ماهو ذهب الى ان من الذاتيات ما يصلح لذلك و
منها ما لا يصلح وجعل الصالح ماهو عام يعنى الجنس وهو المراد لقوله
فان استهى بعضهم ان تميز كان الذى يوول اليه قوله هو ان المقول فى
جواب ماهو من جملة الذاتيات ما كان مع ذاتيته اعم قوله ثم يتبلبلون
اذا حقق عليهم الحال فى ذاتيات هى اعم وليست اجناسا مثل الشى التى تسمونها
فصول الاجناس ويستعرفها يقال تبلبلت الالسن اى اختلطت والمراد
ان كلامهم يختلط اذا ابنوا على ما بنا فض رايهم وذلك بايراد فصول
الاجناس كالحساس للانسان فانها ذاتيات لكونها مقومة للاجناس
وعامة لكونها مساوية لها فى الدلالة وغير صالحة لجواب ماهو لكونها
فصولا ثم لما فرغ الشيخ عن حكاية مذهبهم ونقضه اشتغل بتحقيق
ذلك فقال لكن الطالب بما هو انما يطلب الماهية وقد عرفت الماهية
وانها انما يتحقق بمجموع المقومات يعنى بذلك ما سبق بيانه حين ذكر
ان كل ماهية انما يتحقق بان يكون اجزاؤها حاضرة معها قال فيجب ان
يكون الجواب بالماهية ثم نبه على منشا غلطهم بقوله وفرق بين المقول

فقط والجنس هو جز الماهية م

في جواب ماهو وبين الداخل في الجواب ماهو والمقول في طريق
ماهو فان نفس الجواب غير الداخل في الجواب والوقع في طريقه
وذلك لان القوم لم يفرقوا بين نفس الجواب التي هي الماهية و
بين الداخل فيه والواقع في طريقه الذي هو جز الماهية يعني
الذاتي قال الفاضل الشارح والفرق بين الداخل في جواب ماهو
والمقول في طريقه هو ان الجز اذا صار مذكورا بالمطابقة كان مقولا
في طريق ماهو واذا صار مذكورا بالتضمن كان داخلا في جوابه
اقول ويمكن ان يحمل الاشتباه الاول الواقع بين جواب ماهو
وبين الذاتي اي ذاتي كان على عدم الفرق بين نفس الجواب و
الداخل فيه فيكون الداخل في الجواب هو الذاتي الذي هو جز الماهية
فقط على ما نقتضي عرفهم ويحمل الاشتباه الثاني الواقع بين الجواب
وبين الذاتي الاعم على عدم الفرق بين نفس الجواب والمقول في
الطريق ومما يويده ان الشيخ عرف الجنس المشهور المتناول للجنس
والفصل في الجدل على ما يستعمله الظاهريون بكونه مقولا في طريق
ماهو وذلك عندهم انما يكون هو الذاتي الاعم فان الذاتي المساوي
انما يكون عندهم حدا وايضا الشيء قد يعرف بالذاتي الاعم اولا ثم
يقيد بالمساوي حتى يحصل ماهيته فاذن الاعم قد وقع في الطريق
واما المساوي فقد وقع عند الوصول الى المقصد الذي هو تحصل
الماهية قوله واعلم ان سوال السائل بما هو بحسب ما يوجد كل لغة

المقول في طريق ماهو هو الذاتي الاعم ... الداخل ... اعم من المقول ... المطابق

هو انه ما ذاته او ما مفهوم اسمه وانما هو هو باجتماع ما يعمه وغيره
وما يخصه حتى يتحصل ذاته المط في هذا السوال بتحققها والامر الاعم
لا هو هوية الشيء ولا مفهوم اسمه بالمطابقة ولهم ان يقولوا انا نستعمل
هذا اللفظ على عرف ثان ولكن عليهم ان يدلوا على المفهوم المستحدث
ويأثروه الى قدمائهم دالين على ما اصطلحوا عليه عند النقل كما هي
عادتهم وانت عن قريب ستعلم ان لهم عن العدول عن الظاهر في العرف
غنى بيان ذلك المباحث العلمية لا تتعلق بالالفاظ الا بالعرض كما
اذا تعلقت بها فيجب ان تحمل الالفاظ على مفهوماتها بحسب عرف
اللغة ما لم يطرا عليها نقل اصطلاحي ولما كان البحث عن مفهوم ما
هو لا من حيث هو مقيد بلغة خاصة رجع الشيخ الى مفهومه الاصلي
وبين انه انما يورد سوالا اما عن حقيقة الذات او عن مفهوم الاسم
بالمطابقة كما تبين في باب المطالب ثم بين ان المعنى الذي يجعل القوم
بازائه ليس هو احدهما لان حقيقة الذات انما تتحصل باجتماع ما يعمه
يعني الجنس القريب وما يخصه يعني الفصل والامر الاعم الذي يذهبون
اليه ليس هو ماهية الشيء هو يعني حقيقته ولا هو ايضا مفهوم اسمه
بالمطابقة فاذن ليس هذا الاطلاق بحسب العرف اللغوي فان ذهبوا
الى اصطلاح طارٍ عليه وادعوه فلهم ذلك ولكن عليهم ان يبينوا
المفهوم الذي اصطلحوا عليه والسبب الموجب للنقل من العرف اللغوي
الى الاصطلاحي وان ينسبوا ذلك الى القدماء فان طريقهم في هذه

الصناعة هي التزام مصطلحات القدماء مع ما يلزمها ويلزمهم عليها على ما شحنوا كتبهم به وليس يمكنهم ذلك مع انهم مستغنون عن هذا التعسف على ما سننبه اشارة الى اصناف المقول في جواب ما هو اعلم ان اصناف الدال على ما هو من غير تغيير مفهوم العرف ثلثه يعني بالعرف اللغوي المذكور ووجه الحصر ان نقال المسئول عنه بما هو اما ان يكون شيئا واحدا او اشيا كثيرة والاول اما ان يكون كليا او يكون جزئيا والثاني اما ان يكون تلك الاشياء مختلفة الحقائق او يكون متفقة الحقيقة وهذه اربعة اصناف والجواب عنه ثلثه اصناف لان الجواب عن صنفين منها واحد وذلك لان المسئول عنه ان كان شيئا واحدا وكان كليا فيجاب بالحد وحده ولا يجاب بذلك اذا اشار كر غيره في السوال وهو جواب في حال الخصوصية المطلقة وان كان اشياء كثيرة مختلفة الحقائق فيجاب بتمام الماهية المشتركة بينها ولا يجاب بذلك اذا اختص السوال بواحد منها فهو جواب في حال الشركة المطلقة وان كان شيئا واحدا جزئيا او اشيا كثيرة مختلفة الحقيقة كان الجواب في الحالتين هو نفس ماهية ذلك الشيء او تلك الاشيا فهو جواب في حالتي الشركة والخصوصية معا وقد ظهر من ذلك ان اصناف الجواب الذي هو الدال على ما هو ثلثة لا تزيد ولا تنقص والشارح جعل الغلط في الصنف الذي يدل بالخصوصية المحضة ماهية شخص واحد ومثل بزيد اذا قيل انه ما هو وهو سهو منه فانه من الصنف الثالث كما ذكر في الكتاب قوله

بعدها

احدهما بالخصوصية المطلقه مثل دلالة الحد على ماهية الاسم
كدلالة الحيوان الناطق على الانسان الحد قد يكون بحسب الاسم ويجاب
به عن ما هو طالب تفسير الاسم وقد يكون بحسب الحقيقة ويجاب به
عن ما هو طالب الحقيقة ونعما يجاب بحد واحد في الموضعين باعتبارين
فلعله لم يقل مثل دلالة الحد على ماهية المحدود دليلا تخصص باحدهما
بل قال على ماهية الاسم ليتناولهما قوله والثاني بالشركة المطلقة
... يجب ان يقال حين سئل عن جماعة مختلفه فيها مثلا انسان
[فر]س وثور ما هي وهنالك لا يجب ولا يحسن الا الحيوان اما انه لا يجب
[ا]ى لا ينبغي فلانه تمام الماهية المشتركة واما انه لا يحسن فلانه لو اورد
حد... ان بدله لكان المورد مشتملا على ما يجب لكنه لم يحسن فانه
لا حاجة الى ذلك التفصيل قوله فاما الاعم من الحيوان كالجسم فليس لها
بماهية مشتركة واما الانسان والفرس والثور ونحو ذلك فاخص
دلالة مما يشتمل عليه تلك الماهية هذا شروع في بيان ذلك بان
المورد ان كان غير الحيوان فاما ان يكون اعم منه او اخص منه او مساويا له
وابطل الجميع وذلك ظاهر الى قوله في ابطال المساوى وامثال الحساس
والمتحرك بالارادة طبعا فان انزلنا انهما مقومان مساويان لتلك
الجملة معا بالشركة فليسا يدلان على الماهية وانما قال ذلك لانهما
عند الجمهور فصلان متساويان تقومان الحيوان والتحقيق تقتضى
ان الفصل الذى تحصل به الجنس لا يكون فوق واحد لان الواحد

ان لم يحصل به الجنس لا يكون فصلا وان تحصل به كان ما عداه فضلا
اللهم الا ان يكون الفصول ماخوذة عن علل مختلفة وح يكون الفصل
الحقيقي مجموعها او كل واحد منها هو جزؤه وربما يكون الفصل الحقيقي
شيئا لا يدل على ذاته الا بعرض ذاتي له فيشتق له الاسم من ذلك العرض
كالناطق المشتق من النطق الدال على فصل الانسان فان وجد له
عرضان متساويان لا يتقدم احدهما على الآخر فقد يشتق له عن كل واحد منهما
اسم وح ربما ظن ان المفهوم من الاسمين فصلان متغايران لتغاير
معنييهما والحساس والمتحرك في هذا الموضع من هذا القبيل فان
مبدا الفصل الحقيقي هو النفس الحيوانية التي هي معروضة الحس
والحركة فاشتق له اللقب منهما ولما لم يكن هذا التحقيق منطقيا اعرض
عنه وعرض بان ذلك مخالف للتحقيق بقوله وان انزلنا انهما مقومان
اي وان فرضنا قوله وذلك لان المفهوم من الحساس والمتحرك بالارادة
وامثال ذلك بحسب المطابقة هو مجرد انه شيء له قوة حس او قوة حركة
وكذلك مفهوم الابيض هو انه شيء ذو بياض فاما ماذا لك الشيء فغير
داخل في مفهوم هذه الالفاظ الا على طريق الالتزام حين يعلم من
خارج انه لا يمكن ان يكون شيء من هذه الا جسما يريد ان الفصول والعرضيات
كلها لا يدل على اصل الماهية الذي يدل عليه الجنس الا بالالتزام وذلك
لان الفصول تحصل الماهية والعرضيات تلحقها بعد تحصلها اما الشيء
الذي يحصل بهما او يكون موضوعا لها فهو خارج من مفهوماتها

اذ لو كانت تشتمل عليه لكان ما به الاشتراك داخلا في ما به
الامتياز او الاشيا الداخله في الخارجة هذا خلف قوله واذا
قلنا لفظ كذا تدل على كذا فانما يعنى به طريق المطابقة او التضمن
دون الالتزام يريد بهذه الدلالة الدلالة على الماهية او على
مفهوم الاسم لا الدلالة المطلقة كما فهمها الشارح وادى به
ذلك الى ان جعل دلالة الالتزام مهجورة في جميع المواضع والعلة
في اختصاص المطابقة والتضمن بهذه الدلالة ان لفظة ما
انما نقصد بالقصد الاول ما يطابق المسئول عنه دون ما عداه
ثم تتعلق باجزايه بالقصد الثانى لكون المسئول عنه متعلق
الهوية بها فبقى اللوازم غير مقصودة مطلقا قوله وكيف
المدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود اى اللفظ الذى
نقصد به اشيا محدودة اذا دل على الماهية او على مفهوم الاسم
وتناول ما يدخل فيها فقد وقع على اشيا غير محدودة واما
اللوازم الخارجية فلكونها غير محدودة لا يجوز ان يكون مقصودة
له قوله وايضا لو كان المدلول عليه بطريق الالتزام معتبرا لكان
ما ليس بمقوم صالحا للدلالة على ما هو مثل الضحاك مثلا فانه
من طريق الالتزام يدل على الحيوان الناطق لكن قد اتفق الجميع
على ان مثل هذا لا يصلح في جواب ما هو فقد بان ان الذى يصلح فيما
نحن فيه ان يكون جوابا عن ما هو ان نقول لتلك الجماعة انها حيوانات

وهذا نص صريح بتخصيص الدلالة المذكورة بهذا الموضع لان ما ليس بمقوم
كالخواص فقد يكون صالحا للدلالة بالالتزام بالاتفاق في سائر المواضع والالكانت
الرسوم ايضا مهجورة على الاطلاق وكذلك الحدود الناقصة التي
تخلو عن الاجناس وايضا الشيخ قد صرح بذلك في الشفاء في الفصل
الذي قسم فيه الكلي الى اقسامه الخمسة فقال بعد ان قسم الدال على الماهية
الى الجنس والنوع ما هذه عبارته والحساس لا يدل على ما يدل عليه
الحيوان الا بالالتزام فليس جنسا اذ المراد ههنا بالدلالة ما يدل بالمطابقة
او التضمن وهذا ايضا نص صريح على التخصيص بهذا الموضع قوله
ويجد اسم الحيوان موضوعا بازاء جملة ما تشترك فيه هي من المقومات
المشتركة بينها دون التي تخصها وما في حكمها وضعا مشتملا انما يحمل على ما
يخص كل واحد منها يريد انه اذا بطلت الاقسام باسرها تعين الحيوان
للجواب فانه هو الذي يشتمل جميع الذاتيات المشترك التي تخص هذه
المختلفات المسئول عنها ويخلى عن فصل كل واحد منها قوله هذا
واما الثالث فهو ما يكون بشركة وخصوصية معا مثل ما انه اذا سئل
عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الذي يصلح ان يجاب به على الشرط
المذكور انهم ناس اي من غير ان نعتبر الفرق اللغوي قوله واذا سئل
عن زيد وحده ما هو لسنا اقول من هو كان الذي يصلح ان يجاب به
على الشرط المذكور انه انسان اشارة الى الفرق بين ما ومن فان الاول
قدم بيانه والثاني انما نطلب به العوارض المشخصة ويكون جوابه

زيد

انما هو

زيدًا وما يجري مجراه قوله لان الذي يفضل في زيد على الانسانية اعراض
ولوازم الاسباب في مادته التي منها خلق وفي رحم امه وغير ذلك عرضت
له يريد ان يفرق بين الاشيا التي تدخل على معنى كالحيوان وبجعله
اشيا مختلفة الحقائق كالانسان والفرس وبين الاشيا التي تدخل
على معنى آخر كالانسان وبجعله اشيا متفقة الحقيقة كزيد وعمرو
ولنورد لبيان ذلك مقدمة هي ان نقول من الكليات ما قد يتصور
معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده ويكون كل ما يقارنه
زائدا عليه ولا يكون معناه الاول مقولا على ذلك المجموع بل جزءا منه و
منها ما يتصور معناه لا بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده بل مع تجويز
ان يقارنه غيره وان لا يقارنه ويكون معناه الاول مقولا على المجموع
حال المقارنة وهذا الاخير قد يكون غير متحصل بنفسه بل مبهما محتملا
لان يقال على اشيا مختلفة الحقائق وانما يتحصل بما ينضاف اليه
فيتخصص به ويصير هو بعينه احد تلك الاشيا وقد يكون متحصلا
بنفسه او بما انضاف الى المعنى المذكور قبله ولا يكون مبهما ولا محتملا
لان يقال على اشيا مختلفة الحقائق بل يقال حين يقال على اشيا لا
تختلف الا بالعدد فقط وهذان يشتركان في ان المعنى الاول يقال
على الحاصل بعد لحوق الغير به الا ان اللاحق معط لقوام ذلك المعنى
في الصورة الاولى ويسمى فصلا واللاحق به بعد التقوم في الصورة الاخيرة
ويسمى عارضا فالكلي يسمى بالاعتبار الاول مادة وبالاعتبار الثاني

يكون

جنسا وبالاعتبار الثالث نوعا مثاله الحيوان اذا اخذ بشرط ان لا يكون
معه شيء وان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان والناطق
ولا يقال له انه حيوان كان مادة واذا اخذ لا بشرط ان يكون معه شيء
بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا وان يخصص بالناطق
تحصل انسانا ويقال انه حيوان كان جنسا واذا اخذ بشرط ان يكون
مع الناطق متخصصا ومتحصلا به كان نوعا فالحيوان الاول جزء
الانسان ويتقدمه تقدم الجزء في الوجودين والحيوان الثاني ليس
بجزء لان الجزء لا يحمل على الكل بل هو جزء من حده ولا يوجد من حيث
هو كذلك الا في العقل ويتقدمه في العقل بالطبع لكنه في الخارج
متاخر عنه لان الانسان ما لم يوجد لم يعقل له شيء يعمه وغيره و
شيء يخصه ويحصله ويصيره هو هو بعينه والحيوان الثالث هو
الانسان نفسه لانه ماخوذ مع الناطق والاشيا التي تتضاف اليه بعد
تحصله لا تفيده اختلافا في الماهية بل ربما يجعله مختلفا بالعدد كالانسان
الابيض والانسان الاسود وكذا الانسان وذلك الانسان فظهر
الفرق بين الاشيا التي يدخل على معنى ويجعله اشيا مختلفة الحقائق
وبين اشيا التي تدخل عليه ويجعله اشيا متفقة الحقيقة واذا تقرر ذلك
فنقول لما كان الانسان نوعا كما قلنا كان متحصل الوجود فكان كل ما ينضاف
اليه ويقترن به مما يجعله مختلفا بالعدد فهو غير مقوم اياه بل عارض له
بخلاف الحيوان ولذلك كانت ماهية الاشخاص هي شيئا واحدا و

المراد من قوله لان الذى يفضل في زيد على الانسانية اعراض ولوازم
لاسباب في مادته التي منها خلق قوله لا يبعد علينا ان نعدد عروض
اضدادها في اول تكونه ويكون هو هو بعينه اشارة الى ان العوارض
واللوازم لما قارنته بعد تحصله فلا تبدل حقيقته بتبدل تلك العوارض
مثلا زيد الابيض لو فرضناه اسود لم يتبدل انسانيته قوله وليس
كذلك نسبة الانسانية اليه ولا نسبة الحيوانية الى الانسانية والفرسية
وذلك لان الحيوان الذى كان يتكون انسانا فاما ان يتم تكونه مما تكون منه
فيكون انسانا واما ان لا يتم تكونه فلا يكون لا ذلك الحيوان ولا ذلك الانسان
يريد ان الماهية لا يمكن ان يكون كذلك لانها ان تبدلت ارتفع الشيء
الذى هو ماهيته قوله وليس يحتمل التقدير المذكور من ان الحكم يلحقه
لواحق جعلته انسانا يعنى الناطقية بل الحقته اضدادها او مغايراتها
يعنى لا ناطقية او الصهالية لكان يكون حيوانا غير انسان يعنى فرسا
مثلا وهو ذلك الواحد بعينه يعنى يكون بعد تكونه فرسا هو ذلك الواحد
الذى ايكن قبل ذلك ان يكون انسانا ومراده من ذلك الاشارة الى
ان ما يحصل الماهية اعنى الفصل لا يحتمل التبدل ايضا مع بقاء
الماهية قوله بل انما جعله حيوانا ما سبقه فجعله انسانا اشارة
الى تقدم وجود الانسان باعتبار الخارج على الحيوان الذى هو الجنس
وان كان وجود الجنس في العقل متقدما على نصوره قوله فان كان
على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم وليس ذلك على المنطقى

اى ان كانت هذه الطبايع المذكورة التى فرضناها عوارض فصولا
فى نفس الامر وكانت التى فرضناها فصولاً عوارض فهو على غير الحكم
المذكور ولكن ليس على المنطقى ان ينظر فى المواد بل عليه ان يبين ان
الاشيا التى تختلف بالحقايق والتى لا تختلف اى اشياء كانت اذا سئل
عنها بما هو كيف يجاب عن كل واحد منها النهج الثانى فى الالفاظ
الخمسة المفردة والحد أو الرسم اشارة الى المقول فى جواب ما هو الذى هو
الجنس والمقول فى جواب ما هو الذى هو النوع كل محمول يحمل
على ما تحته فى جواب ما هو فاما ان يكون حقايق ما تحته مختلفة ليس
بالعدد فقط واما ان يكون بالعدد فقط مختلف فاما ما يتقوم به من
الذاتيات فغير مختلف اصلا والاول يسمى جنسا لما تحته والثانى يسمى
نوعا له بالقياس اليه وهو ظاهر قوله على ان اسم النوع عند التحقيق
انما يدل فى الموضعين على معنيين مختلفين النوع المضاف الى الجنس
يستلزم اعتبارين احدهما نسبته الى ما فوقه الذى هو الجنس والثانى نسبته
الى ما تحته اشخاصا كانت او انواعا اخر التى لولاها لم يكن النوع كليا
والنوع الحقيقى يستلزم اعتبارا واحدا وهو نسبته الى الاشخاص التى
تحته فالاول قد يتناول الانواع العالية والمتوسطة والسافلة التى
تخص باسم نوع الانواع تناول الجنس للانواع والثانى قد يشارك
نوع الانواع وحده فى موضوعاته ويباينه باحد اعتباريه اعنى النسبة
الى ما فوقه وقد يباينه فى الموضوع ايضا واذا لم يكن تحت جنس كالو...

والا بطه...

نوعا ومن عادتهم ايضا ان يسموا كل واحد
من مختلفات الحقايق تحت القسم الاول ٥

والنقطة والان فالنوعان يختلفان في المعنى بثلثة اشيا احدها
اختصاص احدهما بالنسبة الى ما فوقه ولاجل ذلك يجب تركيبه من جنس
وفصل واما الاخر فلا يجب فيه ذلك وان كان جايزا للاشتراك المذكور
في الموضوع وثانيها جواز مباينة الاضافي للحقيقي في الموضوعات حين
يكون نوعا عاليا او متوسطا من حيث وقوعه على مختلفات الحقيقة و
وثالثها جواز مباينة الحقيقي للاضافي في الموضوعات حين لا يكون تحت
جنس قوله ومما يسهو فيه المنطقيون ظنهم ان اسم النوع في الموضعين
له دلالة واحدة او مختلفة بالعموم والخصوص وفي بعض النسخ ومختلفة
بالعموم والخصوص وهو الاظهر فان الاول يوهم ان يكون له سهوان
الاول ظنهم ان النوع في الموضعين له دلالة واحدة والثاني ظنهم ان له دلالة
مختلفة بالعموم والخصوص ويلزم على الاول ان يكون كل ما يقع تحت
جنس فانه لا يختلف الا بالعدد حتى لا يكون جنس تحت جنس البتة و
ذلك مما لم يذهب اليه احد ومراد الشيخ ليس الا انهم ظنوا ان النوع الحقيقي
هو نوع الانواع لا غير فجعلوا اللفظين دلالة واحدة مختلفة بالعموم
والخصوص لكونها مطلقة في احد الموضعين ومقيدة بملاصقة الاشخاص
في الموضع الاخر اشارة الى ترتيب الجنس والنوع ثم ان الاجناس قد
تترتب متصاعدة والانواع قد تترتب متنازلة اي ربما ترتبت لان
ترتبها ليس بواجب في جميع المواد قوله ويجب ان تنتهي وذلك لانها
لم تنته في التصاعد لزم تركب المعنى الواحد من مقومات لا تتناهى

الاولى

فيتوقف تصوره على اخطار جميعها بالبال قال الفاضل الشارح و
ايضا لوجب ترتب العلل والمعلولات لا الى نهاية وذلك لكون كل فصل
علة لتقوم حصته من الجنس وهو محال على ما تبين في الالهيات ولو لم
يتنه في التنازل لما تحصلت الاشخاص والانواع الحقيقية اعني اعيان
الموجودات التي يلزم من ارتفاعها ارتفاع الاجناس وما يليها
وما الى ما ذا ينتهي في التصاعد او في التنازل من المعاني الواقعة عليها
الجنسية والنوعية وما المتوسطات بين الطرفين فمما ليس بيان
المنطقي وان تكلفه تكلف فضولا بل انما يجب عليه ان يعلم ان ههنا جنسا
عاليا او اجناسا عالية هي اجناس الاجناس وانواعا سافلة هي انواع
الانواع واشياء متوسطة هي اجناس لما دونها وانواع لما فوقها وان
لكل واحد منها في مرتبته خواص يريد ان معرفة مواد الاجناس والانواع
باعيانها ليست من هذا العلم لانها المعقولات الاولى وهذا العلم يبحث
عن المعقولات الثانية فالمنطقي من حيث هو منطقي لا نظر فيها واما
النظر في ان لكل واحد من العالية الى السافلة في مرتبته خواص فانما
يلزمه لان العلوم البرهانية انما تبحث عن تلك الخواص وهي الاعراض
الذاتية المذكورة قوله فاما ان يتعاطى النظر في كمية اجناس الاجناس
وما بينها دون المتوسطة والسافلة كان ذلك منهم وهذا غير مهم
فخروج عن الواجب وكثيرا ما الهم الاذهان زيغا عن الجادة تعرض على
سائر المنطقيين فان مقدمهم الذي هو المعلم الاول افتتح تعليمه بذكر

المقولات العشر التي هي اجناس الاجناس واشار الى معانيها وخواصها
على الوجه المشهور الذي يليق بالمبتدئين في كتابه المسمى بقاطيغورياس
وجعلها شبيه مصادرة لهذا العلم لا اجزاء منه وتبعه الجمهور في ذلك بل
زادوا في ساياتها عليه ولا شك في ان النظر في ذلك ليس من المباحث المنطقية
الا ان الحكم بان النظر فيها يجري مجرى النظر في الاجناس المتوسطة والسافلة
في كونه مهمًا او غير مهم في هذا العلم خروج عن الانصاف فان المنطقي
انما يحتاج في استعمال قوانينه لاقتناص الحدود واكتساب المقدمات
الى ذلك لانه ما لم يعرف ان محدوده وكل واحد من حدي مطلوبه تحت
اي جنس من الاجناس العالية يقع بحسب الماهية لم يمكنه ان يحصل
الفصول المنوعة ولا ساير المحمولات التي يتركب منها التعريفات ويستفاد
منها التصديقات بحسب الاغلب كما بين في مواضعها واما المتوسطة
والسافلة التي لا ينحصر في عدد فانما يستغنى عن ايرادها لاشتمال
العالية المعدودة عليها ومما يشبه ذلك ان الطبيب من حيث هو
طبيب يجب ان لا ينظر الا في حال بدن الانسان من حيث يصح ويمرض
ليحفظ الصحة ويزيل المرض فان نظر من حيث هو طبيب في ماهيات
اشياء ربما يستعملها او لا يستعملها اهي معدنية او نباتية او حيوانية
ومعادنها اين هي واوقات تحصيلها متى هي وشرائط حفظها
ما هي وكم هي دون ما لم يستمع به او لم ينفع اليه مما يمكن ان يكون
معرفته انفع في علمه كان ذلك مهمًا وغيره ليس بمهم خروج عن الواجب

الا انه لما تصور امكان الاحتياج اليها فی استعمال قوانينه الحافظه
للصحة او المزيلة للمرض اصناف النظر فيها بحسب الامكان الى علمه
بل جعله جزأ من علمه وهذا داب اصحاب سائر الصناعات العلمية
فانهم يضيفون الى صناعاتهم ما يحتاجون اليه من تتمة تلك الصناعات
وان كان خارجا عنها ليتم بذلك الوصول الى غاياتها اشارة الى الفصل كان ٢
واما الذاتی الذی ليس يصلح ان يقال على الكثرة التی كليته بالقياس
اليها قولا فی جواب ما هو فلا شك فی انه يصلح للتميز الذاتی عما
يشاركها فی الوجود او فی جنس ما كل ذاتی اما ان يكون مقولا فی جو
ما هو بالقياس الى ما هو ذاتی له او لا يكون والثانی اما ان يكون داخلا
فيما يقال فی جواب ما هو او يكون خارجا عنه ولما كان المقول فی جواب
ما هو على الكثرة اما تمام ماهيتها مطلقا او تمام ماهيتها المشتركة
بينها فالذاتی الخارج عما يقال فی جواب ما هو لا يوجد الا فی القسم
الاخير ويكون هو ما يختص ببعض تلك الكثرة بالضرورة وما يختص
بالبعض مقوما له فهو ما يفيده الامتياز عما يشاركه فهو صالح للتميز
الذاتی لذلك البعض والداخل فی جواب ما هو ان كان مقولا فی جواب
ما هو على كثرة اخرى قبل الاولى فحكمه حكم المقول فی جواب ما هو و
ان لم يكن مقولا فحكمه حكم الخارج المذكور فاذن كل ذاتی لا يصلح لجواب
ما هو فهو صالح للتميز الذاتی وهو الفصل والفصل قد يكون خاصا
بالجنس كالحساس للنامی مثلا فانه لا يوجد لغيره وقد لا يكون كا

الحيوان عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات كبعض الملايكة مثلا
وعلى التقديرين فان الجنس انما يتحصل ويتقوم به نوعا وذلك النوع
انما يمتاز بذلك الفصل اما على التقدير الاول فعن كل ما عداه مما
في الوجود واما على التقدير الثاني فعن كل ما يشاركه في الجنس فقط
فان الانسان لا يمتاز بالناطق عن جميع ما في الوجود فلا يمتاز به عن
الملايكة بل عما يشاركه في الحيوانية فقط وهو المراد بقوله عما يشاركه
في الجنس فقط فان الانسان لا يمتاز بالناطق عن جميع ما في الوجود
فلا يمتاز به عن الملايكة بل عما يشاركه في الحيوانية فقط وهو المراد
بقوله عما يشاركها في الوجود او في جنس ما وقد ذهب الفاضل الشارح
وغيره ممن يسبقه الى ان الذاتي الذي لا يصلح لجواب ما هو لا يجوز ان يكون ح
اعم الذاتيات فهو اما مساو له او اخص منه والمساوي له هو ما يصلح
لتمييزه عما يشاركه في الوجود والاخص منه هو ما يصلح التميز المختص به
عما يشاركه في الجنس الذي يعمهما ولزمهم على ذلك تجويز تركب اعم
الذاتيات الذي هو الجنس العالي من امرين متساويين له وليس
ولا واحد منهما بجنس بل يكونان فصلين وذلك غير مطابق للوجود
ولا لاصولهم التي بنوا عليها وفيما ذهبنا اليه غنى عن هذه التمحلات عن امثال ح
قوله ولذلك يصلح ان يكون مقولا في جواب اي شي هو فان اي شي بم ح
انما يطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في معنى الشيئية فما دونها
وهذا هو المسمى بالفصل نبه على ان الفصل هو المقول في جواب اي

شیء انما يطلب به التمييز يعني ان السؤال باي قد يطلب به التمييز العام
عن جميع الاشياء وذلك اذا اضيف الى شيء او ما يجري مجراه فيقال
اي شيء هو وقد يطلب به التمييز الخاص عن بعضها مما هو دون الشيء
المطلق وذلك اذا اضيف الى شيء اخص منه كما يقال اي حيوان هو
وغرض الشيخ في التلفظ بالوجود والشيء ههنا تعميم الاشياء التي
يطلب التمييز عنها من غير ملاحظة كون الوجود والشيئية عارضين
للماهيات على ما فهم الفاضل الشارح فانه لا فائدة لذلك ههنا قوله
وقد يكون فصلا للنوع الاخير كالناطق مثلا للانسان وقد يكون
للنوع المتوسط فيكون فصلا لجنس النوع الاخير مثل الحاس فانه
فصل للحيوان وفصل جنس الانسان وليس جنسا للانسان وان كان
ذاتيا اعم منه لما فرغ عن بيان ماهية الفصل رجع الى الاشارة
التفصيلية الى ان فصلية كل واحد من الذاتيات التي لا يصلح لجواب
ما هو بالقياس الى اي شيء يكون وعند وصوله الى فصل الجنس اشار
الى ما ذكره مجملا من مناقضة القائلين فيما مر بان المقول في جواب ما هو
هو الذاتي الاعم واحال بيانه الى هذا الموضع بقوله فيعلم من هذا
انه ليس كل ذاتي اعم جنسا ولا مقولا في جواب ما هو قوله وكل
فصل فانه بالقياس الى النوع الذي هو فصل مقوم وبالقياس هو
الى جنس ذلك النوع مقسم يريد ان الفصل الذي يحصل به
الجنس نوعا ما انما يكون له اعتباران احدهما بقياسه الى الجنس

المختصر ا

المحصّل به والثانى بقياسه الى النوع المحصّل منه والاول هو التقسيم
فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان وغيره والثانى هو التقويم
بانه يقوم الانسان لكونه ذاتيا له واما قولهم الفصل مقوم لحصة
من الجنس فذلك التقويم غير ما نحن فيه فانه بمعنى كونه سببا
لوجود الحصة لا بمعنى كونه جزا منه والتميز بعد التقويم لانه عارض
بحسب اعتبار الشىء الى غيره فيكون متاخرا عن اعتباره فى نفسه
ومقوم النوع العالى يقوم السافل لانه يقوم مقومه ولا ينعكس
لاحتمال ان يكون مقوم السافل هو ما يضاف الى العالى ومقسم الجنس
السافل مقسم الى العالى لان العالى مقول على جميع السافل ولا ينعكس
لاحتمال ان يكون احد اقسام العالى هو السافل نفسه اشارة الى
الخاصة والعرض العام اما الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية
والخاصة منهما ما كان من اللوازم او العوارض الغير المقومة لكلى ما
واحد من حيث ليس لغيره سواء كان ذلك نوعا اخيرا او غير اخير
وسواء عم الجميع او لم يعم لما فرغ من المحمولات الذاتية ذكر المحمولات
العرضية وهى تنقسم الى ما لا يعرض لغير موضوعاتها والى ما يعرض
والاول خاصة والثانى عرض عام ويشترط فيهما ان يكون الموضوع
كليا فالخاصة قد يكون للجنس العالى كالموجود لا فى موضوع للجوهر
و للمتوسط كاللون للجسم وللنوع الاخير كالكاتب للانسان وقد
يكون لازمة كذى الزوايا الثلث للمثلث ومفارقة كالماشى للحيوان

غيره
او ٢

وقد يكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك بالطبع للانسان
وخاصة بالبعض كالكاتب له وقد يكون مفردة كالكاتب له ومركبة
كمنتصب القامة وبادى البشرة له وقد يكون بالقياس الى شىء لا يوجد
فيه وان لم يكن خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرجلين للانسان
بالقياس الى الفرس دون الطاير ولا بالقياس الى شىء بل بالاطلاق
كما مر وكل خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا ينعكس وربما يكون
عرضا عاما لما تحته وربما لا يكون قوله واما العرض العام منها فهو
ما كان موجودا فى كلى وفى غيره عم الجزئيات كلها او لم يعم والعرض
العام قد يكون ايضا للجنس العالى كالواحد للجوهر وللنوع الاخير
كالابيض للانسان وقد يكون لازما كالزوج للاثنين ومفارقا
كالنايم للانسان وقد يكون عاما للجزئيات كالمتحرك للحيوان وغير
عام كالابيض له قوله وافضل الخواص ما عم النوع واختص به وكان
لازما لا يفارق واستعمالها فى تعريفنا الخاصة قد تعتبر من حيث كونها خاصة
فقط وقد تعتبر من حيث وقوعها فى التعريفات ويوجد الخواص
متفاوتة فى الجودة والرداءة بكل واحد من الاعتبارين فافضلها
بالاعتبار الاول ما يكون شاملة لاشخاص الموضوع خاصة به لا
بالقياس الى غيره بل على الاطلاق لازمة لها غير مفارقة وبالاعتبار
الثانى ما يكون مع ذلك بينة الوجود له فان التعريف بالخفى غير منجح
قوله مثال العرض العام الابيض للبيضاني البيضانى طاير يقال له

الشىء ما كان بين الوجود له
مثال الخاصة الضحاك للانسان
وكون الزوايا مثل قائمتين
للمثلث م

بالبو...

باليونانيه ققنس وهو متولد غير متوالد وقد يذكر له قصة ويتمثل
في البياض بكما في السواد للغراب قوله ومنها قالوا العرض مطلقا
محذوفا عند العام ومتخلفوا المنطقيين يذهبون الى ان هذا العرض
هو العرض الذي يقال مع الجوهر وليس هذا من ذلك بشيء بل معنى هذا
العرض هو العرضي المشهور عند الظاهرين اطلاق العرض على ما يوجد
فقط للموضوع واطلاق الخاصة على ما يكون مع ذلك مساويا له كما
ذكر في الجدل والعرض الذي هو قسيم الجوهر هو ما يوجد في الموضوع
وبين ما يوجد فيه بعد الغفلة عن اختلاف معنى الموضوع فيهما احملهم
على الذهاب الى انهما واحد وايضا فان العرض الذي هو قسيم الجوهر قد
يمكن ان يحمل على موضوع حملا غير ذاتي فظنوه عرضا عاما لذلك وغفلوا
عن كونه محمولا بالاشتقاق ووجوب كون العرض العام محمولا على بالمواطاة
قوله وقد يكون الشيء بالقياس الى كلي خاصة وبالقياس الى ما هو
اخص منه عرضا عاما فان المشي والاكل من خواص الحيوان ومن
الاعراض العامة بالقياس الى الانسان كل واحد من الخمسة انما يكون
واحدا منها بالقياس الى شيء فان الجنس جنس للشيء والنوع نوع
لشيء ولا يمتنع ان يكون ما هو جنس لشيء نوعا لغيره وكذلك البواقي
وقد يتمثل في هذا الموضع بالملون ويقال انه جنس للاسود وفصل
للكثيف ونوع للمتكيف بوجه وهذا الملون بوجه آخر وخاصة للجسم
وعرض عام للحيوان وليس هذا المثال صحيحا في بعض الصور ولكن لا

فلعل الالتباس بين ما يوجد للموضوع

قسيم

اقول

يناقش فى الامثلة فهذه الالفاظ الخمسة وهى الجنس والنوع
والفصل والخاصة والعرض العام تشترك كلها فى انها تحمل على الجزئيات
الواقعه تحتها بالاسم والحد هذا اول فصل ترجمه بالتنبيه وقال
الفاضل الشارح الاستقراء يدل على ان الشيخ عبر فى هذا الكتاب
بالاشارات عن فصول تشتمل على احكام يثبت بحثهم كسب وبالتنبيهات
عن فصول يكفى فى ثبوت احكامها النظر فى حدودها او فيما سبق
من القول فيما يناسبها وهذا الفصل من النوع الثانى ومن عادة
المنطقيين فى هذا الموضع ان يبينوا المشاركات العامة والثنائية و
الثلاثية والرباعية والمباينات بين هذه الخمسة فاقتصر الشيخ على
بيان مشاركة عامة وهى ان كل واحد من الخمسة قد يحمل على جزئياتها
بالاسم والحد كالجسم على الحيوان وكالجوهر الذى يقبل الابعاد
اعنى حد الجسم عليه ايضا وههنا بحث مهم وهو ان النوع الذى هو
احد الخمسة باى المعنيين هو فنقول انه بالمعنى الحقيقى وذلك لان الكليات
المنحصرة فى هذه الاقسام الخمسة هى المحمولات والنوع الاضافى من
حيث هو اضافى موضوع لا يعتبر كونه محمولا على شئ انما يعتبر كونه
محمولا من حيث هو كلى وهو اعتبار اخر والشيخ قد نبه عليه بقوله
يشترك كلها فى انها يحمل على الجزئيات الواقعة تحتها فان
النوع الاضافى لا يقاس الى ما تحتها من حيث هو نوع اضافى
بل يقاس الى ما فوقها وايضا القسمة المخمسة يخرج الحقيقى

وحده

٣٦

وحده الى الفعل والذى يخرج الاضافى انما يكون بالقوة مسدسة
لانها يخرج الاضافى وحده من غير اعتبار الحقيقى وذلك لانا
نقول اذا اردنا الحقيقى مثلا الكليات المحمولة اما ذاتية لموضوعاتها
واما عرضية والذاتية اما مقولة فى جواب ما هو على مختلفات
الحقيقة وهى الجنس او على متفقاتها وهى النوع واما ليست
مقولة وهى الفصل والعرضية اما مختصة بموضوعاتها وهى
الخاصة او غير مختصة وهى العرض العام فهذه القسمة وما يجرى
مجراها يخرج الحقيقى وحده مخمسة واما اذا اردنا الاضافى
نقول مثلا الكليات تنقسم الى ممكنة الوقوع فى جواب ما هو
والى ما لا يمكن وقوعها فيه وممكنة الوقوع اذا ترتبت فى العموم
والخصوص فالعام جنس الخاص والخاص نوع له وما لا يمكن
ان يقع فى جواب ما هو ينقسم الى ذاتى هو الفصل والى عرضى
هو اما الخاصة او العرض وهذه بالقوة مشتملة على قسم آخر
وهو ما يمكن وقوعه فى جواب ما هو ولا يترتب ولا يعتبر ترتبه
تحت العام وهو النوع الحقيقى فيكون بالقوة مسدسة ولا محيص عن
ذلك فى كل قسمة يجرى مجراها فى اخراج الاضافى اشارة الى رسوم
الخمسة فالجنس يرسم بانه كلى يحمل على اشيا مختلفة الحقايق فى
جواب ما هو والفصل يرسم بانه كلى يحمل على الشىء فى جواب اى شىء
هو فى جوهره والنوع يرسم باحد المعنيين انه كلى يحمل على اشيا لا يختلف

الا بالعدد فی جواب ما هو ویرسم بالمعنی الثانی انه کلی یحمل علیه الجنس
وعلی غیره حملا ذاتیا اولیا والخاصة ترسم بانها کلیة یقال علی ما تحت
حقیقة واحدة وعلی غیرها قولا غیر ذاتی الکلی هو الجنس للخمسة
ولذلک وضعه فی اوائل رسومها والکلی یقع بالاشتراک علی طبایع
الموجودات وحدها وهو الطبیعی وعلی العموم الذی اذا لحقها اشترکت
الجزئیات فیها وهو المنطقی وعلی الملحوق مع اللاحق وهو العقلی وقد
مر ذکرها فالجنس للخمسة هو المنطقی لا غیر وانما قال فی رسم الفصل
یحمل فی جواب ای شیء هو فی جوهره لان الخاصة ایضا قد یحمل فی جواب
ای شیء هو الا انها انما تفعل تمیزا عرضیا لا ذاتیا وجوهریا وقال
فی رسم النوع الاضافی ان الجنس یحمل علیه حملا ذاتیا اولیا لان الجنس
البعید یحمل علیه ایضا حملا ذاتیا لکنه لا یکون اولیا وهو لا یکون نوعا
الا بالقیاس الی القریب والباقی ظاهر وانما جعل هذه الاقوال رسوما
لا حدودا لان الحمل علی الشیء امر عارض لماهیته الکلیات غیر
مقوم ایاها فان الجنس فی نفسه هو الکلی والذاتی لمختلفات الحقیقة
بالاشتراک سواء حمل علیها او لم یحمل واما حمله علیها او کونه صالحا
لان یحمل فمما یعرض له بعد تقومه وکذلک فی البواقی وانما اورد الشیخ
رسومها دون حدودها لانها اشد مناسبة لبیاناتها المتقدمة
اشارة الی الحد الحد قول دال علی ماهیة الشیء هذا حد الحد وقد
یرسم بانه قول یقوم مقام الاسم المطابق فی الدلالة علی الذات والحد منه

فقط او لا غیر ذاتی والعرض العام یرسم
بانه کلی یقال علی ما تحت حقیقة واحدة صح

تمام

تام

تام يشتمل على جميع المقومات كقولنا الانسان انه حيوان ناطق
والتام لا يكون الا واحدا واما الحدود الناقصة فكثيرة بعضها
تفضل على بعض بحسب ازدياد الاجزا وايضا منها ما يكون بحسب الاسم
ومنه ما يكون بحسب الماهية كما مر والمراد ههنا هو الذي بحسب
الماهية واسم الحد يقع على التام والناقص بالاشتراك لان التام
دال على الماهية بالمطابقة كالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مؤلف
والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام ويقع على الحدود
الناقصة بالتشكيك لان المشتمل على اجزاء اكثر اولى بهذا الاسم
من المشتمل على اجزا اقل فاذا اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحمل على
التام الذي هو الحد الحقيقي وحده واياه عنى الشيخ في هذا الفصل
قوله ولا شك في انه يكون مشتملا على جميع المقومات واعلم ان
الشيء الذي يراد تعريفه يكون اما بسيطا واما مركبا والتركيب اما
ان يكون في العقل فقط واما ان يكون في العقل وخارجه والعقلي المحض
هو التركيب من الجنس والفصل ويختص بان يكون كل واحد من المركب
واجزائه مقولا بالمواطاة على الباقية والتركيب الخارجي قد يكون
من اشياء ملتئمة شيئا واحدا كالاحاد في العدد وكالهيولى والصورة
في الجسم او غير ملتئمة شيئا واحدا كالسواد وغيره في البلقة او
من شيء وما يحل فيه كالجسم والسواد في الاسود او من شيء واضافته
الى غيره [illegible] الرجل والابوة في الاب وقد يكون على انحاء غير ذلك مما يطول

ومنه ناقص يشتمل على بعضها اذا كان مساويا
للمحدود كقولنا انه جسم او جوهر ناطق ٥

مقوماته اجمع ويكون لا محالة مركبا
من جنسه وفصله لان مقوماته
المشتركة هي جنسه والمقوم الخاص فصله
اشارة الى ما سبق من ان الدال على الماهية
انما يكون مشتملا على ٥

ذكرها وكل مركب خارج العقل مركب في العقل ولا ينعكس ولكل
قسم من هذه الاقسام تعريف يخصه اما البسائط فلا تعرف بالحدود
بل بالرسوم وما يجري مجراها واما المركبات العقلية فهي التي تحد
بالحدود التامة المذكورة وهي ذوات الماهيات على الاصطلاح
المذكور قبل واما المركبات الباقية فحدودها مؤلفة من حدود
بسائطها ان كانت ذوات حدود والا فمن رسومها فقول الشيخ
الحد قول دال على ماهية الشئ يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات
التي هي المركبات العقلية ولاجل ذلك قال ويكون يعني الحد لا محالة
مركبا من جنسه وفصله واذا ثبت هذا فقط سقط الشك الذي
يورد عليه وهو قولهم ليس كل حد مركبا من جنس وفصل قوله
وما لم يجتمع للمركب ما هو مشترك وما هو خاص لم يتم للشئ
حقيقة المركبة يريد بالمركب العقلي الصرف فان ساير المركبات
لا يجب ان يكون مشتملا على مشترك وخاص قوله وما لم يكن للشئ
تركيب في حقيقته لم يدل عليها بقول يعني بالقول القول الذي
يكون حدا فان حقيقة البسيط قد يدل عليها بقول ولكن لا يدل عليها
بقول يكون حدا بل بقول يكون رسما وان لم يكن ذلك القول في بعض
الصور قاصرا عن الحدود في افادة تصور ما نطلب تصوره وذلك
اذا كان مشتملا على لوازم تقتضي انتقال الذهن عنها الى حقيقة
ملزومها كما هي فان ذلك القول يقوم مقام الحد في افادة الغرض قوله

١٢

اوليهما

وكل محدود مركب في المعنى صرح بانه يريد تركيب العقلي قوله ويجب
ان تعلم ان الغرض في التحديد ليس هو التميز كيف اتفق ولا ايضاً
بشرط فيه ان يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار آخر بل ان يتصور
به المعنى كما هو الظاهريون يرون ان الغرض من التحديد هو التميز اول
فحسب ولذلك يجعلون كل قول يطرد وينعكس على الشيء حدا له ثم
ان تنبه بعضهم للذاتيات والعرضيات جعل المميز الذاتي كيف ما كان
حدا والشيخ رد عليهم جميعا واما ان الغرض من التحديد تصور المعنى
كما هو فان من يروم تحقيق الاشياء لا يقف دونه واعلم ان طالب
التميز الكلي بالقصد الاول لا يحصل غرضه الا بعد ان يعرف الشيء الذي هو
بما يميزه اولا ثم الاشياء الغير المتناهية التي يريد التميز عنها
ثانيا واما طالب تصور المعنى كما هو فقد يحصل له التميز الكلي تابعا
لمقصوده بالقصد الثاني قوله واذا فرضنا ان شيئا من الاشياء له
بعد جنسه فصلان يساويانه كما قد يظن ان الحيوان له بعد كونه جسما
ذا نفس فصلان كالحساس والمتحرك بالارادة فاذا اورد احدهما وحده
كفى في الحد الذي يراد به التميز الذاتي ولم يكف في الحد الذي يطلب فيه
ان يتحقق ذات الشيء وحقيقته كما هو قدم الكلام في كيفية اشتمال
الشيء على فصلين متساويين فلا وجه لاعادته والمنطقي من حيث
يجوز ذلك فعليه ان يحكم بوجوب ايراد الفصول جميعا حتى يتم المقومات
قوله ولو كان الغرض في الحد التميز بالذاتيات كيف اتفق لكان قولنا

الانسان جسم ناطق مايت حدًا هذه حجة جدلية يحتج بها على القوم
فانهم مع قولهم بان الغرض من الحد هو التميز بالذاتيات اعترفوا بان
هذا ليس حدًا تامًا وهو مناقض لقولهم والمايت عندهم فصل آخر
بعد الناطق فان الانسان يشارك الافلاك والملائكة بزعمهم في كونه
حيًا ناطقًا ويمتاز عنهما بالمايت والحق ان الناطق يقع عليهما بمعنيين

وهم وتنبيه اذا كانت الاشيا التي يحتاج الى ذكرها في الحد معدودة
وهي مقومات الشيء لم يحتمل التحديد الا وجهًا واحدًا من العبارة التي
تجمع المقومات على ترتيبها اجمع ولم يمكن ان يوجز ولا ان يطول لان ايراد
الجنس القريب يغني عن تعديد واحد واحد من المقومات المشتركة
اذا كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن ثم يتم الامر بايراد
الفصول وقد علمت انه اذا زادت الفصول على واحد لم يحسن الايجاز
والحذف اذ كان الغرض بالتحديد تصور كنه الشيء كما هو وذلك يتبعه
التميز ايضًا ثم لو تعمد متعمد او سهى ساه او نسي ناس اسم الجنس واتى
بدله بحد الجنس لم ننقل انه خرج عن ان يكون حادًا مستعطًا من صنيعه
في تطويل الحد فلا ذلك الايجاز محمود كل ذلك الحمد ولا هذا التطويل
مذموم كل ذلك الذم اذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب الوهم
في هذا الفصل هو غلط جماعة من المنطقيين في تحديد الحد وذلك قولهم
الحد قول وجيز دال على تفصيل المعاني التي يشتمل عليها مفهوم الاسم
اوما يجري مجراه والتنبيه على فساد ذلك بما ذكره غني عن ا[illegible]ح وقد

افا

افاد بقوله اذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب فايدة هي ان الحد
لا يتم بجميع المقومات بل يجب مع ذلك ان ترتب فتقدم الاجناس ثم
تقيد بالفصول لتحصل صورة مطابقة للمحدود قوله وكثيرا ما يتسع
في الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتميز وستعلم الرسوم عن قريب اول
يريد الرد على من يعتبر الايجاز فان زيادة ذكر بعض اللوازم او القيود
في الرسوم المميزة يقتضي مزيد الايضاح وسهولة الاطلاع على
حقيقة المط قوله ثم قول القايل ان الحد قول وجيز كذا وكذا يتضمن
بيانا ان الشيء اضافي مجهول لان الوجيز غير محدود فربما كان الشيء وجيزا
بالقياس الى شيء آخر طويلا بالقياس الى غيره واستعمال المثال هذا
في حدود امور غير اضافية خطاء قد ذكر لهم في كتبهم فليتذكروه اول
يشير الى المواضع الجدلية المتعلقة بالحدود فان منها موضعا يشتمل
على تخطية تحديد غير الاضافي بالاضافي كمن يحد النار بانها احر
الاجسام والطفها واعلم ان الحد مضاف الى المحدود الا ان الاضافة
عارضة له ليست داخلة في ماهيته ومن جعل الوجيز جزا من حده جعلها
داخلة في ماهيته اشارة الى الرسم واما اذا عرف الشيء بقول مؤلف
من اعراضه وخواصه التي تخصه جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء
برسمه ما ذكره الشيخ رسم للرسم وحده ان يقال هو قول مؤلف من
محمولات لا تكون ذاتية باجمعها او لا تكون على ترتيبها الواجب يراد منه
تعريف الشيء والرسم منه تام يفيد التميز عن كل ما يغاير المرسوم ومنه

ناقص يفيد التميز عن بعض ما يغايره وقيل التام هو الذي يشتمل
على الذاتيات والعرضيات والناقص ما اقتصر فيه على العرضيات وايضا
منه جيد مساوى المرسوم ويكون ابين منه ومنه ردى وهو ما يخالفه
فمن شرائط الجودة المساواة للمرسوم ليلا يتناول الشىء ما ليس منه
او يخلى عما هو منه ونعنى انه لم يكن كل واحد من العرضيات مساويا واجتمع
منها ما يكون مساويا فيستحين رسما كما يقال مثلا في رسم الخفاش
انه الطائر الولود وقول الشيخ التى تخص جملتها بالاجتماع اشارة
الى هذا المعنى والاشكال الذى اورده الفاضل الشارح وهو ان
مساواة اللازم الواقع فى الرسم للملزوم لا تعرف الا بعد معرفة الملزوم
فيكون معرفة الملزوم به دورا لا ينحل بما ادعى حله وهو قوله تقييد
اللوازم غير المساوية بعضها ببعض حتى يتركب منها ما يكون مساويا
ويعرف به ولا يلزم الدور فان الاشكال فى كيفية معرفة كون المجموع
مساويا بحاله وحله ان يقال المساواة فى نفس الامر هو غير العلم بالمساواة
والشرط فى انتقال الذهن عن اللازم المساوى الى الملزوم وهو المساواة
فى نفس الامر لا العلم بها فاذا نظر الباحث فيما يكشف من لوازمه وعوارضه
مساوية كانت او غير مساوية مفردة او مركبة وا وصل بعضها الى
ذلك الشىء علم بعد ذلك انه كان مساويا ولا يلزم الدور ثم انه يعرف
غيره بما يعرفه مساواته ولا يحتاج ذلك الغير ايضا الى تقديم التعلم
بالمساواة واعلم ان اللازم الواحد وان كان مساويا فا... ون من

حيث هو واحد رسما وكذلك الفصل وحده لا يكون حدا ناقصا
ذلك لان الواحد منها لا يدل على الشيء المطلوب بالمطابقة و
الا لكان اسمه بل انما يدل عليه بالالتزام وهو مشتمل على قرينة
عقلية موجبة لنقل الذهن من اللازم الى الملزوم وتلك القرينة ان
صرح بها اقتضت لفظا آخر بازائها فكان الدال بالحقيقة شيئين
لا شيئا واحدا ولهذا السبب تعذر الحدود والرسوم في الاقوال
دون المفردات وايضا انتقال الذهن من شيء الى شيء على سبيل من الالفاظ
اللزوم امر ضروري ليس للصناعة فيه مدخل والانتقال
من الحدود والرسوم الى المطالب صناعي وانما تعلق بالصناعة
تاليف مفرداتها لا غير فهي لا يكون الا مؤلفة قوله واجود الرسوم
ما يوضع فيه الجنس اولا لتقييد ذات الشيء مثاله ما يقال
للانسان انه حيوان مشاء على قدميه عريض الاظفار ضحاك بالطبع
ويقال للمثلث انه الشكل الذي له ثلث زوايا وذلك لان اللوازم
والخواص بل الفصول لا تدل بالوضع الا على شيء ما يستلزمها
او تختص بها اما ماذا لك الشيء في ذاته وجوهره فلا يدل عليه
الا بالانتقال العقلي واذا وضع الجنس دل على اصل الذات ثم
تم التعريف بالحاق اللوازم والخواص به قوله ويجب ان يكون
الرسم بخواص واعراض بينة للشيء فان من عرف المثلث بانه
الشكل الذي زواياه مثل قائمتين لم يكن رسمه الا للمهندس

هذا شرط آخر في جودة الرسم وقد سبق ذكره ولما كان حال
الشي في البيان والخفاء مختلفا وربما كان البين عند شخص
خفيا عند آخر يكون بعض الاقوال رسوما عند قوم غير رسوم
عند آخرين وما تمثل به في آخر الفصل وهو ان الرسم المثلث
بحال الزوايا لا يكون الا للمهندس فالصحيح انه لا يكون للمهندس
ايضا الا بحسب الاسم دون الماهية فان المهندس ما لم يعرف
حقيقة المثلث لا يمكن ان يعرف حال زواياه وكما كان من الحدود
حدود شارحة للاسم وحدود دالة على الماهية فكذلك الرسوم

اشارة الى اصناف من الخطا يعرض في تعريف الاشيا بالحدود والرسوم اذا عرفت نفعت بانفسها ودلت على الاشكال لها في غيرها

هذه اصول نقلها عما يتعلق بالحدود والرسوم من كتاب الجدل
وتسمى هي وامثالها في ذلك الكتاب بالمواضع والموضع كل حكم
يتشعب عنه احكام اخر يمكن ان يجعل كل واحد حد مقدمة فمن
هذه الاصول ما يتعلق بالالفاظ ومنها ما يتعلق بالمعاني وقدم
المواضع اللفظية قوله من القبيح الفاحش انه يستعمل في الحدود
الالفاظ المجازية والمستعارة والغريبة الوحشية بل يجب ان يستعمل
فيها الالفاظ الناصة المعتادة يريد بالحدود الاقوال الشارحة
مطلقا واللفظ المجازي والمستعار هما ما يطلق على غير ما وضع
له لقرينة يقتضي العدول عنه الى الغير من شبه او نسبة [illegible] يعقل

او غير ذلك ويقابلهما الحقيقة ويعتبر فان بان ذلك الاطلاق في
المجاز يكون مستمرا او نما لا يلاحظ الحقيقة فيه وفي الاستعارة بلوح
مستبدعا يلاحظ كون ذلك الاطلاق فليس بحقيقي فالمجاز في المفردات
كاطلاق النور على الهداية والنظر على الفكر وفي المركبات كقوله تعم
فتشيل القرية والمستعار في المفردات كذنب السرحان على الصبح الاول
وفي المركبات كقوله تعالى واخفض جناحك والالفاظ الغريبة هي التي
لا يكون استعمالها مشهورا ويكون بحسب قوم قوم ويقابلها المعتادة
والوحشية هي التي تشتمل على تركيب يتنفر الطبع منه ويقابلها
العذبة واذا اجتمعت الغرابة والوحشية في لفظ فقد سمج جدا فاستعمال
امثال هذه الالفاظ في التعريفات قبيح لانها محتاجة الى كشف وبيان
فيلزم احتياج القول الشارح الى قول شارح آخر والالفاظ الناصة
هي التي تعبر عن المقصود صريحا وتزيل الاشتباه عما تكون في معرضه
ويقابلهما المموهة والمغلقة وفي بعض النسخ بدل المعتادة المعتادة
اي بين الركاكة العامية والمتانة المفرطة التي تعدل بالذهن عن فهم
المعنى الى النظر في اللفظ قوله فان اتفق ان لا يوجد للمعنى لفظ مناسب
معتاد فليخترع له لفظ من اشد الالفاظ مناسبة وليدل به على ما
اريد به ثم استعمل قد يتفق ذلك في المفردات وقد يتفق ذلك في
المركبات وذلك لان الناظر في المعاني ربما يدرك اشياء ثم يدركها
واضحة او يستخرج تركيب يحتاج اليه لم يسبق لواضع لغته فلم يضع لها

اسماً ويحتاج الناظر الى ان يعبّر عنها فيضطر الى وضع الالفاظ بازائها
وانما اشترط المناسبة فيه لان الانتقال عن المعانى الاصلية الى غيرها
بسبب المناسبة كما فى المجاز والاستعارة والتشبيه وغيرها طريق
مسلوك فى جميع اللغات فالمخترع لفظا على هذا الوجه لا يكون خارجاً
عن مذهب اللغة ومثال المخترعات فى المفردات العقل والنفس وفى
المركبات القياس والاستقراء قوله وقد يسهو المعرفون فى تعريفهم
فربما عرفوا الشئ بما هو مثله فى المعرفة والجهالة كمن يعرف الزوج
بانه العدد الذى ليس بفرد وربما تخطوا ذلك فعرفوا الشئ بما هو
اخفى منه كقول بعضهم ان النار هو الاستقص الشبيه بالنفس والنفس
اخفى من النار وربما تعدوا ذلك فعرفوا الشئ بنفسه فقالوا ان
الحركة هى النقلة وان الانسان هو الحيوان البشرى وربما تعدوا
ذلك فعرفوا الشئ بما لا يعرف الا بالشئ اما مصرّحاً واما مضمراً
اما المصرح فمثل قولهم ان الكيفية ما بها يقع المشابهة وخلافها
ولا يمكنهم ان يعرفوا المشابهة الا بانها اتفاق فى الكيفية فانها
انما تخالف المساواة والمشاكلة بانها اتفاق فى الكيفية لا فى
الكمية والنوع وغير ذلك واما المضمر فهو ان يكون المعرف بين ينتهى
تحليل تعريفه الى ان يعرف بالشئ وان لم يكن فى الاول الامر ولكن
مثل قولهم ان الاثنين زوج اول ثم يحدون الزوج بانه عدد
ينقسم بمتساويين ثم يحدون المتساويين بانهما شيئان لا يكون احدهما

٢٥

احول

يطابق الاخر مثلا ثم يحدون الشيئين بانهما اثنان ولا بد في كل حال
من استعمال لفظ الاثنينية في حد الشيئين من حيث هما شيئان وفي هذه
المواضع المعنوية فمنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
ثم بما هو اخفى ثم بنفسه ثم بما لا يعرف الا به اما بمرتبة واحدة وهو
دور ظاهر او بمراتب وهو دور خفي وجميع ذلك ردي على الترتيب
المذكور والتعريف بالمساوى ردى لانه لا يفيد المطلوب وبالاخفى
اردى منه لانه ابعد عن الافادة وبنفس الشيء اردأ منه لان الاخفى
يمكن ان يصير اقدم معرفة في بعض الصور فيتعرف به ولا يتصور ذلك
في نفس الشيء والدوري اردأ منه لان الاول يقتضي ان يكون الشيء
على نفسه تقديم واحد والثاني يقتضي ان يكون له تقديمات فوق واحد
والدور الظاهر اشنع والخفي اردأ في الحقيقة والامثلة مذكورة في
المتن وقد اورد في مثال التعريف بالمساوى تعريف الزوج بانه
ليس بفرد والزوج يقابل الفرد تقابل التضاد بحسب الشهرة وتقابل
الملكة والعدم بحسب الحقيقة فتعريفه به تعريف بالمساوى بحسب
الشهرة وهو مراد الشيخ وتعريفه دوري بحسب الحقيقة لان العدم
يعرف بالملكة فتعريف الملكة به يقتضي دورا قوله وقد يسهوا
المعرفون فيكررون الشيء في الحد من حيث لا حاجة اليه فيه ولا ضرورة
اعني الضرورة التي تتفق في تحديد بعض المركبات والاضافيات
على ما [illegible] عن هذا الموضع ومثال هذا الخطاء قولهم ان العدد

كثرة مجتمعة من آحاد والمجتمعة من الآحاد هي الكثرة بعينها ومثل من يقول
ان الانسان حيوان جسماني ناطق والحيوان ماخوذ في حده الجسم حين
يقال انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فيكونون قد كرروا الجسم — الاول
التكرار قد يقع بحسب الضرورة وقد يقع لا بحسبها فالردى
ما اشتمل على تكرار لا حاجة اليه ولا ضرورة فيه فمثال تكرر المحدود
في الحد ان يقال الانسان حيوان بشري ومثال ما يكرر الحد او بعض
اجزائه ما ذكره الشيخ في تعريف العدد والانسان والتكرار بحسب
الحاجة كما يكون في الجواب عن سؤال مشتمل على تكرار كمن يسال
عن حد الانسان الحيوان مثلا ويحتاج الى المجيب في جوابه
الى ايراد حديهما فيقع فيه تكرار بحسب الحاجة وهو غير قبيح
بالنظر الى السؤال قبيح لولا السؤال وبحسب الضرورة كما يقع
في حدود بعض المركبات التي يقع في حدودها تكرار وهي ما يتركب
عن الشيء وعن عرض ذاتي له فيقع الشيء مرة في حده ومرة في
حد عرضه الذاتي الذي يشتمل على ذكر معروضه ضرورة كما مر
والمثال المشهور هاهنا الانف الافطس فان الافطس لا يمكن
ان يحد الا مع ذكر الانف لان الفطوسة تقعير يختص بالانف لا اي
تقعير يتفق والافطس هاهنا غير الافطس الذي يقال في صفة
صاحب الانف حين يقال الرجل الافطس لان هذا عرض ذاتي
للانف بخلاف ذلك وقد قيل في تفسير الافطس هاهنا انه اما انه انف

قد يقع للمحدود في الحد وقد يقع للحد وقد يقع بعض اجزائه والثاني قد يقع بحسب الحاجة ايراده

والاضافيات والمركبات

حده

ذو تقعير

٢٦

ذو تقعير او ذو تقعير في الانف فعلى الاول يكون قولنا انف افطس
مشتملا على تكرار لا فائدة فيه لان معناه انف هو انف ذو تقعير وعلى
الثاني لا يكون ان الانف ذا تقعير بل انما يسمى صاحب الانف افطس
لانه ذو تقعير في الانف وح يكون معناه انف هو شخص ذو تقعير في
الانف وكلاهما غير صحيح والصحيح ان تفسير الافطس هو ذو تقعير
لا يكون الا للانف وح لا يمكن ان يكون صاحب الانف افطس لانه لا
يكون ذا شيء لا يكون ذلك الشيء له ويكون معنى انف افطس ذو تقعير
لا يكون الا للانف واما التكرار في الاضافيات فسيجي بيانه قوله
وهذان المثالان قد بينا بسبان بعض ما سلف مما سبقت اليه الاشارة
ولكن الاعتبار مختلف فبعض ما سلف هو تعريف الشيء بنفسه
وبما لا يعرف الا به والمناسبة هو وقوع التكرار فيهما وذلك لان
تعريف الشيء بنفسه انما يشتمل على تكرار لكنه يكون للمحدود في الحد
وفي هذين المثالين يكون للحد او لبعض اجزائه ولكن الاعتبار يختلف
لان السهو من جهة تعريف الشيء بما يقتضي تقديم معرفته على نفسه
غير السهو من جهة تكرار لا يحتاج اليه ولا ضرورة فيه قوله واعلم
ان الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف الا بالشيء هم في حكم المكررين
للمحدود في الحد وذلك لان القائل الكيفية ما بها يقع المشابهة كانه
يقول الكيفية ما به يقع اتفاق في الكيفية وهذا تكرار للمحدود في
الحد وا... بيان التناسب من الجانبين وهم وتنبيه انه قد يظن

والانف لان الانف لا يكون له انف
فضلا ... ان يكون وا تقعير ح

انف يحو ح

بعض الناس انه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما مع الاخر انه
يجب من ذلك ان يعلم كل واحد منهما بالاخر فيوخذ كل واحد منهما
في تحديد الاخر جهلا بالفرق بين ما لا يعلم الشيء الا معه وبين ما لا
يعلم الشيء الا به فان ما لا يعلم الشيء الا معه يكون لا محالة مجهولا مع كون
الشيء مجهولا او معلوما مع كونه معلوما وما لا يعلم الشيء الا به يجب
ان يكون معلوما قبل الشيء لا مع الشيء ومن القبيح الفاحش ان يكون
الانسان لا يعلم ما الابن وما الاب فيسئل ما الاب فيقال هو الذي له
ابن فيقول لو كنت اعلم الابن لما احتجت الى استعلام الاب اذ كان العلم
بهما معا ليس الطريق هذا بل ههنا ضرب اخص من التلطف مثل ان يقال
مثلا ان الاب حيوان تولد اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك
فليس في جميع اجزاء هذا التبيين شيء عيتبين بالابن ولا فيه حوالة اول
المتضايفان قد يكونان معا في العقل فتعريف احدهما بالاخر تعريف الشيء
بالمساوي فيجب ان يعرف كل واحد منهما بايراد السبب الذي يقتضي
كونهما متضايفين ليحصلا منه معا في العقل ويخص البيان بالذي
يراد تعريفه منهما وهذا يستدعي تلطفا ومثاله ما ذكره في حد الاب
انه حيوان تولد اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فالحيوان
هو الاب والاخر من نوعه هو الابن لكنهما اخذا عاريين عن الاضافة
وتولده من نطفته سبب تضايفهما ومن حيث هو كذلك تكرار ضروري
لما مضى وهو الذي يضيف معنى الاضافة الى الحيوان الذي هو الاب

ويخص

ويخص البيان به لان الاب انما يكون مضافا الى الابن من هذه
الحيثية قوله ولا تلتفت الى ما يقوله صاحب ايساغوجي في
باب رسم الجنس بالنوع وقد تكلم عليه في كتاب الشفا وهذا
هو الآن ما اردناه من الاشارة الى تعريف الموجه نحو التصور
ونحن مشتغلون الى تعريف التركيب الموجه نحو التصديق
رسم الجنس في التعليم الاول بانه المقول على كثيرين مختلفين
بالنوع في جواب ما هو ورسم النوع بانه المقول عليه وعلى
غيره الجنس في جواب ما هو فوقع دور في ظاهر الرسمين
وحمله فرفوريوس صاحب ايساغوجي على ان المضافين لما كان
ماهية كل واحد منهما بالقياس الى الآخر فيجب ان يؤخذ كل واحد
منهما في حد الآخر واشار الشيخ في الشفاء الى انه ليس بحل الشك
بل زيادة الشك بتعميمه لجميع المتضايفات ثم بين ان ما كان بازاء
لفظ النوع في اللغة اليونانية كان في الوضع الاول يدل على صورة
الشيء وحقيقته ثم نقل بحسب الاصطلاح الى احد الخمسة فالنوع
المستعمل في حد الجنس هو المعنى الاول اللغوي فكانه قال الجنس
هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو ثم عرف
النوع المصطلح بالجنس فلم يكن دورا النهج الثالث في التركيب الخبري
اشارة الى اصناف القضايا هذا التركيب من التركيب الذي نحن مجمعون
على ان نذكره هو التركيب الخبري وهو الذي يقال لقائله انه صادق

فهذا ما اردناه

التركيب

الصنف

فيما قال او كاذب قيل عليه الصدق والكذب لا يمكن ان يعرفا الا بالخبر
المطابق وغير المطابق فتعريف الخبر بهما تعريف دوري والحق ان
الصدق والكذب من الاعراض الذاتية للخبر فتعريفه بهما تعريف
رسمي او رد تفسير الاسم وتعيينا لمعناه من بين سائر التراكيب ولا
يكون ذلك دورا لان الشيء الواضح بحسب ماهيته ربما يكون ملتبسا في
بعض المواضع بغيره فيكون ما يشتمل عليه من اعراضه الذاتية الغنية
عن التعريف او غيرها مما يجرى مجراها عاريا عن الالتباس فايراده
في الاشارة الى تعيين ذلك الشيء انما للخصه وتجرده عن الالتباس
وانما يكون دورا ان لو كانت تلك الاعراض ايضا مفتقرة الى البيان
بذلك الشيء وههنا انما نحتاج الى تعيين صنف واحد من اصناف
التركيبات فيه اشتباه لانه لم يتعين بعد فيمكننا ان نقول انا نعني بالخبر
ما يقع في تعريف الانسان موقع الجنس ولا يكون دورا قوله واما ما
هو مثل الاستفهام والالتماس والدعاء والتمني والترجي ونحو ذلك
فلا يقال فيه صادق او كاذب الا بالعرض من حيث قد يعرض بذلك
عن الخبر وفي بعض النسخ من حيث قد يعبر بذلك عن الخبر وهذا تاكيد
لما ذهبنا اليه فانه صرح بان الصدق والكذب يعرضان للتركيب
واحد هو الخبر ولا يعرضان لغيره من التركيبات الا بعد صيرورتها
خبرا بالقوة والتعريض بالاستفهام عن الخبر كما يقال الست قلت كذا
ويراد به اني اريد تفضلك به وكذلك في سائرها قوله ... اصناف التركيب

وليس في الصدق والكذب اشتباه صح

والتعجب صح

انك قلت وما لالتماس كما يقال
فضل بكذا او يراد به صح

الخبري ثلثه وذلك لانه التركيب اما ان يكون اول تركيب يقع
عن مفردات او ما في قوتها او لايكون بل يكون عما تركب مرة
او مرارا اما المفردات فالتركيب المشتمل على الحكم منها لايكون
الا بحمل البعض على البعض او بسلبه وهو الحملي واما المركبات
بالتركيب الاول المذكور وما بعده فالتركيب المشتمل على الحكم
اذا طرأ عليها لم يمكن ان يجعل بعضها محمولا على البعض فان بعض
الاقوال الجازمة لايكون البعض الاخر فاذن لابد من ان تعلق بعضها
ببعض بوجود نسبة او لا وجودها بينها والنسبة تقتضي اما
اتصالا او انفصالا فالذي تعتبر فيه وجود اتصال او لا وجوده هو
المتصل والذي تعتبر فيه وجود انفصال او لا وجوده هو المنفصل
فاذن التركيب الخبري ثلثه وانما قال اصناف التركيب الخبري ولم
نقل انواعه نظرا الى المواد وذلك لانا اذا قلنا طلوع الشمس مستلزم
لوجود النهار او قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لم
تتغير ماهية الخبر في قولينا عن خبريته المعينة وقد تغير التركيب
بالحمل والوضع فاذن هذه الامور لا مدخل لها في تحصيل ماهيات
الاخبار المتعينة فليست بفصول لها بل هي عوارض تلحقها بحسب
ما تقتضيه احوالها الخارجة بعد تحصيل خبريتها فتصيرها اصنافا
واما اذا نظرنا الى الصور فلا شك في ان الحملي والشرطي نوعان تحت
الخبر وكذلك المتصل والمنفصل تحت الشرطي وح ينبغي ان يحمل

الاصناف فى قوله على الوضع اللغوى دون الاصطلاحى قوله اولها
الذى يسمى الحملى وهو الذى يحكم فيه بان معنى محمول على معنى او ليس
بمحمول عليه مثاله قولنا ان الانسان حيوان او ان الانسان ليس بحيوان
فان الانسان وما يجرى مجراه فى اشكال هذه الامثال هو المسمى
بالموضوع وما هو مثل الحيوان ههنا فهو المسمى بالمحمول وليس حرف
سلب ما يعدم الحمل فيه اعنى السالبه يسمى ايضا حمليا لان الاعدام
قد تلحق بالملكات فى بعض احكامها قوله والثانى والثالث يسمونهما
الشرطى اما المتصل فاستحقاقه لان يسمى شرطيا بحسب اللغة
العربية ظاهر واما المنفصل فلحوقه به لانه يشاكله فى التركيب وايضا حقيقة
الشرط هى تعليق احد الحكمين بالاخر وهو موجود فى كليهما على السواء الاشتراك
فلذلك سميا شرطيين قوله وهو ما يكون التاليف فيه بين جزئين قد
اخرج كل واحد منهما عن خبريته الى غير ذلك ثم قرن بينهما ليس على سبيل
ان يقال ان احدهما هو الاخر او ليس كما كان فى الحملى بل على سبيل ان احدهما
يلزم الاخر ويتبعه وذلك لان انقطاع تعلق الصدق والكذب بهما حال
كونهما جزئين من شرطى ووجود تعلقهما بالمؤلف قوله وهذا يسمى
المتصل والوضعى وعلى سبيل ان احدهما يعاند الاخر ويباينه وهذا يسمى
المنفصل مثال الشرطى المتصل قولنا اذا وقع خط على خطين متوازيين
كانت الخارجة من الزوايا مثل الداخلة ولولا اذا وكانت لكان كل واحد
من القولين خبرا بنفسه مثال الشرطى المنفصل اما ان يكون هذه الزاوية

المقابلة

قوله

حادة

حاده او مفرحه او قايمة واذا حذفت اما واو كانت هذه قضايا فوق
واحدة انما يسمى المتصل وضعيا لانه يشتمل على وضع المقدم المستلزم
التالى فان الشرط فيه لا يقتضى التشكك فى المقدم كما ذهب اليه قوم
بل يقتضى تعلق الحكم بوضعه فقط وباقى الفصل غنى عن الشرح اشارة
الى الايجاب والسلب الايجاب الحملى هو مثل قولنا الانسان حيوان
ومعناه ان الشىء الذى نفرضه فى الذهن انسانا كان موجودا فى الاعيان
او غير موجود فيجب ان نفرضه حيوانا ونحكم عليه بانه حيوان من غير
زيادة متى وفى اى حال بل على ما يعم الموقت والمقيد ومقابليهما والسلب
الحملى هو مثل قولنا الانسان ليس بحجر وحاله تلك الحال ليس من
شرط موضوع القضية ان يكون موجودا فى الاعيان فانا نحكم ايضا على
موضوعات ليست بموجوده فى الاعيان احكاما ايجابية فضلا عن
السلبية كما على الاشكال الهندسية المحكوم بوجودها ولا ان لا يكون
موجودا فى الاعيان فانا نحكم ايضا على موضوعات موجودة كالعالم
وما فيه بل من شرطه ان يكون متمثلا فى الذهن مفروضا شيئا ما بالفعل
كقولنا الانسان فانه ينبغى ان نفرض فى الذهن انسانا بالفعل فقط
ثم اذا حكمنا عليه بانه كذا وليس كذا فلسنا نريد ان هذا الحكم حاصل
فى وقت ما معين او غير معين او فى جميع الاوقات ولا انه حاصل من حيث
لا نعتبر فيه توقيتا اصلا حتى لو اردنا ان نوقته بشرط لكنا قد خالفنا
مقتضى ذلك الحكم ولا نريد ايضا انه حاصل بشرط او قيد مثلا بشرط